الآثار الإقتصادية المترتبة على الشراكة الأوربية- العربية

The Economic impacts of the European-Arab partnership

د/ عزت ملوك قناوي
أستاذ الأقتصاد المساعد
كلية التجارة– جامعة كفر الشيخ

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والدولية التي هيأت المناخ لطرح فكرة الشراكة الأوربية المتوسطية بصفة عامة والشراكة الأوربية- العربية بصفة خاصة مع بيان المحاور والأهداف الأساسية لهذه الشراكة. كما يستهدف البحث تحليل أهم التحديات الإقتصادية التي تواجه الشراكة الأوربية- العربية خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٨ وكيفية مواجهة هذه التحديات، بجانب تحديد أهم الآثار المترتبة على الشراكة الأوربية- العربية والوسائل اللازمة لتعظيم الأثار الإيجابية والحد من الأثار السلبية المترتبة عليها.

وتتمثل إشكالية البحث في كيفية الحد من التفاوت الإقتصادي الكبير بين الشريكين العربي والأوروبي، والذي قد يؤدى إلى تحديات بالغة من شأنها أن تعرقل مسيرة هذه الشراكة.

ويفترض البحث أن تطبيق إتفاقية الشراكة الأوربية- العربية يؤدى إلى عجز في الموازنات العامة للدول العربية نتيجة إزالة الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوربية ، وكذلك إتساع الفجوة الإقتصادية والإجتماعية بين الشريكين العربي والأوروبي.

وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي بإستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية لتوضيح التباين الإقتصادي بين الشريكين الأوربي والعربي وذلك في إطار إسلوب المقارنة الجدولية كأحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في الدراسات الإقتصادية.

وأظهرت نتائج البحث أن هذه الشراكة ليست في مصلحة الدول العربية بسبب الاختلاف الكبير في الجوانب الإقتصادية والسياسة الإجتماعية بين الشريكين الأوربي والعربي، والإخلال بخاصيتي التوازن والتكافؤ بين الطرفين في المفاوضات حيث أن الدول العربية تتفاوض بصورة فردية مقابل الإتحاد الأوربي في صورة جماعية. بالإضافة إلى عدم التجانس بين الشركاء في الخصائص المعروفة لتشكيل تكتل إقليمي واضح المعالم. كما أن المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول العربية الأعضاء محدودة وغير كافية لإنجاح الشراكة.

ويوصى الباحث بضرورة توسيع إطار الشراكة الأوربية- العربية بحيث تضم منطقة تجارة حرة بالكامل وليست تجارة جزئية، والعمل على تضييق الفجوة الإقتصادية بين الشريكين الأوربي والعربي من خلال مساهمة الإتحاد الأوروبي في معالجة المعضلات الإقتصادية التي تعاني منها الدول العربية الأعضاء في الشراكة. بجانب زيادة المساهمة الأوربية في تخفيف الديون الخارجية للدول العربية الأعضاء في الشراكة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأوروبية- العربية، الآثار الاقتصادية ، المؤشرات الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية الدولية.

Summary :

The research aims to identify the importance of regional and international economic conditions that created the climate for the idea of the Euro-Arab partnership and to clarify the main dimensions and objectives of this partnership at the European and Arab levels. The research also aims to study and analyze the most important economic challenges which facing the European-Arab partnership during the period from 2013-2018 and the future vision of how to overcome these challenges, with an indication of the most important economic impacts of the European-Arab partnership and the means necessary to maximize the positive effects and reduce the negative effects resulting from it. ***The research problem*** is how to reduce the big economic difference between the European and Arab partners, which may lead to major challenges that may hinder this partnership in the future if it is not confronted with different methods from the European and Arab sides. ***The research assumes*** that the implementation of the European-Arab partnership agreement leads to a deficit in the public budgets of the Arab countries as a result of removing the customs duties of European industrial imports as well as the widening the economic and social gap between the Arab and European partners. ***The analytical and descriptive approach*** was adopted using some economic indicators to clarify the economic difference between the European and Arab partners.

The results of the study showed that this partnership is not in the interest of the Arab countries due to the great difference in the economic and social aspects between the European and Arab partners. Moreover, the financial assistance which provided by the European Union to Arab member states is limited and insufficient for the success of the partnership.

In the end, ***the study recommends*** more efforts to achieve economic reforms, attract more European investments, and increase assistance, technical and financial aid to help the Arab countries in research and development and increase their development opportunities to reduce the negative effects which resulting from the implementation of the agreement.

***Keywords*:** European-Arab partnership, Economic impacts, economic indicators, International economic blocs.

مقدمـــــة :

مع تزايد أهمية التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة وما طرأ على الساحة الدولية من متغيرات متعددة تمثلت فى إنشاء منظمة التجارة العالمية والوحدة الأوربية والعديد من التجمعات الإقتصادية الأخرى كان لابد من البحث عن أنماطاً جديدة لإعادة صياغة علاقات التعاون الدولي أو الإقليمي بين الدول المختلفة. وقد تمثل جوهر هذا الإهتمام في طرح مفهوم (الشراكة) كأحد هذه الأنماط الجديدة، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلاها الإتحاد الأوربي بتفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع من خلال توقيع العديد من الإتفاقيات مع بعض الدول العربية وغيرها (*عزت قناوي،٢٠٠٥*).

وبدون شك فإن هذه التكتلات الإقتصادية تمثل السمة البارزة فى النظام العالمي الجديد ، حيث تسعى الدول الأطراف فى هذه التكتلات إلى البحث عن أفضل الشروط الملائمة لإقتصادياتها القومية في ضوء تحديد الآليات المناسبة بهدف تعظيم المنافع وتقليل المخاطر.

وعلى الرغم من أن النظرية الإقتصادية توفر بعض الأسس لرسم السياسات الإقتصادية المستقبلية ، إلا أنها تظل قاصرة عن تقديم منهج تفصيلي يحدد كيفية الإنتقال إلى سياسات جديدة تحقق أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من التكاليف.

وفى هذا الإطار وبالرغم من مرور أكثر من ٢٥ عاماً على إعلان برشلونه عام ١٩٩٥ إلا أن التجارب العربية الفردية فى إطار مفاوضات وتوقيع الشراكة مع الإتحاد الأوربي قد أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي وبصفة خاصة بعد إستقراء الدروس المستفادة من الخبرات الفردية المتراكمة لبعض الدول العربية التي أسفرت عنها نتائج تلك المفاوضات وتوقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

- أهميـة البحـث :

مع تزايد إعتماد الدول النامية ومنها الدول العربية فى السنوات الأخيرة على المنح والمعونات والمساعدات الخارجية من الدول المتقدمة، فإن هذا الأمر لم يستمر طويلاً في ظل متطلبات العولمه الإقتصادية وما تقتضيه آلياتها المختلفة من تجاوب الدول النامية لدمج إقتصادياتها في الأسواق العالمية.

ومن هذا المنطلق فقد بدأت الدول المتقدمة فى طرح فكرة الشراكه مع الدول النامية للإنتقال بالعلاقات الإقتصادية من مجرد المعونات والمساعدات إلى التجارة الحرة والمبادلات، بحيث تتضمن إتفاقيات الشراكة الجديدة آليات يمكن من خلالها مساعدة الدول النامية على إعادة هيكلة

إقتصادياتها وتأهيلها خلال فتره إنتقاليه معينة لتحقيق منافع أكبر من الشراكة المطروحة(*شفيق الأخرس،٢٠١٣*).

وفي ضوء ذلك فقد إكتسبت قضية الشراكة الأوربية- العربية أهمية خاصة فى ضوء الظروف والمستجدات العالمية وتزايد حاجة الدول العربية بصفة مستمرة لمعالجة قضايا التنمية بها، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود المتعلقة بتحرير التجارة وتفعيل التبادل التجاري وإقامة مناطق التجارة الحرة مع إحدى التكتلات الإقتصادية والسياسية الكبرى في العالم وهى الإتحاد الأوروبي في إطار من التعاون الإقليمي المتكافئ علي أسس التنمية المشتركة.

- **مشكلة البحث :**

تتمثل إشكالية البحث في كيفية الحد من التفاوت الإقتصادي الكبير بين الشريكين العربي والأوروبي، والذي قد يؤدى إلى تحديات بالغة من شأنها أن تعرقل مسيرة هذه الشراكة في المستقبل في حالة عدم مواجهتها بالأساليب المختلفة من الجانبين الأوروبي والعربي على السواء، كما يثير البحث تساؤلات فرعية أخرى من أهمها:-

- ما هو الدور المتوقع للإتفاقية لمساعدة الدول العربية على تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي بها؟
- هل يمكن إعتبار إتفاقية الشراكة الأوربية-العربية مبنية على التعاون أم التبعية؟
- هل الفترة الإنتقالية لتطبيق الإتفاقية في الدول العربية كافية لإعادة هيكلة إقتصادياتها؟
- هل هناك شروط محددة لضمان نجاح هذه الإتفاقيات الأوربية العربية؟
- إلى أي مدى تتعارض هذه الإتفاقية مع تفعيل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي؟
- ما هي التكلفة التي ستدفعها الدول العربية الموقعة على الإتفاقية؟ وهل هذه التكلفة مرتفعة أم منخفضة بالمقارنة بالمنافع التي تتوخى تحقيقها من هذه الشراكة؟
- هل تختلف الإتفاقيات الموقعة في مضمونها من دولة عربية لأخرى؟
- ما هي أهم التحديات والأثار السلبية الناجمة عن تطبيق إتفاقية الشراكة الأوربية-العربية؟

- **أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية المتغيرات الإقتصادية الإقليمية والدولية التي هيأت المناخ لطرح فكرة الشراكة الأوربية المتوسطية بصفة عامة والشراكة الأوربية- العربية بصفة خاصة مع توضيح المحاور والأهداف الأساسية لهذه الشراكة على الصعيدين الأوروبي والعربي. كما

يستهدف البحث أيضاً دراسة وتحليل أهم التحديات الإقتصادية التي تواجه الشراكة الأوربية- العربية خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٨ وهى الفترة اللاحقة على نهاية الفترة الإنتقالية المحددة وتقييم نتائجها والتصور المستقبلي لكيفية مواجهة هذه التحديات مع بيان أهم الآثار المترتبة على الشراكة الأوربية- العربية والوسائل اللازمة لتعظيم الأثار الإيجابية والحد من الأثار السلبية المترتبة عليها.

- فروض البحث :

يفترض البحث أن تطبيق إتفاقية الشراكة الأوربية- العربية يؤدى إلى:-

- عجز في الموازنات العامة للدول العربية نتيجة إزالة الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوربية.
- إتساع الفجوة الإقتصادية والإجتماعية بين الشريكين العربي والأوروبي.
- عرقلة تفعيل مسيرة التكامل الإقتصادي العربي.

- المنهجية البحثية ومصادر البيانات :

تم الإعتماد بصفة أساسية في تحقيق أهداف البحث على المنهج التحليلي والوصفي بإستخدام بعض المؤشرات الإقتصادية لتوضيح التباين الإقتصادي بين الشريكين الأوربي والعربي خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٨ وذلك في إطار إسلوب المقارنة الجدولية كأحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في الدراسات الإقتصادية. وقد تم تفسير النتائج المتحصل عليها فى ضوء المنطق الإقتصادي وقواعد النظرية الإقتصادية الكلية.

وقد إعتمد البحث في مصادرة على البيانات الأولية والثانوية المنشورة وغير المنشورة والمتمثلة في بيانات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، وتقارير صندوق النقد والبنك الدولي عن التنمية فى العالم، وتقارير ومنشورات مجلس الإتحاد الأوربي، وتقارير المتابعة بوزارة الخارجية المصرية، وتقارير منظمة العمل الدولية ومنشورات معهد التخطيط القومي، وإصدارات معهد البحوث والدراسات العربية. بالإضافة إلى بعض البحوث والدراسات العلمية ذات الإرتباط الوثيق بمجال البحث.

- خطة البحث :

يتكون البحث من أربعة أجزاء رئيسية يتعرض الجزء الأول منها لمفهوم وأهداف الشراكة والدوافع الإقليمية والدولية التي هيأت المناخ لطرح هذه الفكرة مع بيان أوجه التشابه والإختلاف في إتفاقيات الشراكة لبعض الدول العربية الموقعة على هذه الإتفاقيات. بينما يتناول الجزء الثاني من

البحث باستفاضة أهم التحديات التي تواجه تطبيق الشراكة الأوربية– العربية والتصور المستقبلي لكيفية مواجهتها. في حين يتعرض الجزء الثالث لبيان الأثار المترتبة على الشراكة الأوربية– العربية وذلك في ضوء دراسة الأبعاد المختلفة للإتفاقية مع التركيز على الجانب الإقتصادي منها. ثم يختتم البحث في الجزء الرابع والأخير باستعراض أهم النتائج والتوصيات.

الجزء الأول : مفهوم و أهداف الشراكة الأوربية– العربية.

أولاً : مفهوم الشراكة وإطارها الجغرافي.

بدون شك أن الظروف الإقتصادية والسياسية التي طرأت علي الساحة الدولية مؤخراً كان لها تأثير بالغ الأهمية فى إعادة صياغة علاقات التعاون الدولي والإنتقال بصيغة التكامل الإقتصادي الإقليمي من مفهومها التقليدي إلى إطارها الدولي الحديث. فلم تعد هذه الصيغة تتخذ من الإنتماء الجغرافي أو الإقليمي ذات الخصائص المتجانسة لمنطقه إقليمية معينة محدداً أساسيا لها كما كان سائدا فى الماضي ، بل أخذت طابعاً جديداً ومختلفاً من خلال تكوين تكتلات وتجمعات إقتصادية ذات خصائص جغرافية متباينة للإندماج في خضم العلاقات الإقتصادية المتشابكة ومثال ذلك التجمع الإقتصادي الآسيوي الباسيفيكي (أبيك) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا) والإتحاد الأوربي، التعاون الأوروبي المتوسطي(*محمد الحسن علاوي،٢٠١٤*). وعلى الرغم من أن صيغة التكامل الحديثة لا تحد من بلورة وإتساع صيغة التكامل الإقليمي التقليدية، إلا أن الخصائص الفارقة بينهما تظل قائمة سواء من حيث النطاق الجغرافي أو الخصائص الإقليمية والدوافع السياسية والإجتماعية والثقافية وتنسيق السياسات الإقتصادية وحرية إتقان العمل ورأس المال ومبدأ عدم إشتراط المعاملة بالمثل والوصول للمرحلة الأخيرة من التكامل الإقتصادي(*محمد محمود الإمام،٢٠٠٠*).

وفى ضوء هذه الإختلافات فإن المراحل المعروفة للتكامل الإقتصادي بين الدول والتي تتدرج تصاعدياً من تكوين منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي إلى سوق مشتركة وأخيراً الإتحاد أو الإندماج الإقتصادي قد تفسر الإجابة على التساؤل المطروح حول أسباب إتجاه بعض الدول إلى الإنضمام لإتفاقيات التكامل الإقتصادي.

وفي حقيقة الأمر أن معظم الدول تهدف من وراء ذلك إلى الإستفادة من مزايا حرية التجارة وكذلك الإحتفاظ بقدرتها على التحكم في تدفق السلع والخدمات الأجنبية حتى لا تؤثر سلبياً علي هيكل الإنتاج والإستهلاك المحلي. كما أن هناك العديد من المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية

التـي تـرتبط بكـل مرحلـة مـن مراحـل التكامـل الإقتصـادي والتـي تتطلـب إرادة سياسـية وتضـحيات إقتصادية عالية لضمان نجاحها فى التغلب على هذه المشكلات (*معهد التخطيط القومي،٢٠٠١*).

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة تمثل أدنـي مرحلـة مـن مراحل التكامل الاقتصـادي (منطقـة التجـارة الحرة)، كما تمثل الصيغة الجديدة للتعاون الإقتصادي الدولي نظراً لإشتمالها علـي مجـالات واسـعة تتضمن التعاون السياسـي والأمنـي والمـالي والإقتصـادي والفنـي والإجتمـاعي والثقـافي علـى عكـس الإتفاقيات السابقة (التعاون والإرتباط) التي كانت تركز على التفضيلات التجاريـة البحتـة. وهذا مـا يعني مواكبة الشراكة فى مفهومها الحديث لمتطلبات النظام العالمي الجديد والعولمـة الإقتصـادية (*Thomas. Rutherford,2006*).

وفـي هذا الإطار فقد أسفرت نتـائج المؤتمر الـوزاري الأوربـي– المتوسـطي الـذي إنعقد فـي مدينـة برشـلونـة فـي السـابع والعشـرين مـن نـوفمبر عـام ١٩٩٥ عـن ظهـور إتفاقيـة الشـراكة الأوربيـة المتوسطية إلـى حيز الوجود (*Barcelona conference,1995*). وتعد هذه المشاركة إطاراً تبنتـه دول الإتحاد الأوروبي (١٥ دولـة) لتوسيع التكتل الإقتصادي الأوروبي مع دول جنوب وشرق المتوسط (١٢ دولـة) منهـا ثمـاني دول عربيـة (تـونس، الجزائـر، المغرب، مصـر، الأردن، سـوريا، لبنـان، فلسطين) وأربعـة دول غيـر عربيـة (تركيـا، قبـرص، مالطـا، إسـرائيل) بهـدف تقـديم مشـروع شـراكة يرمـي إلـي إقامـة منطقـة تجـارة حـرة فـي عـام ٢٠١٠ بين٢٧ دولـة يقـدر سـكانها بـأكثر مـن ٨٠٠ مليون نسمة(*جمال الدين بيومي،٢٠٠٨*).

ومنذ ذلك الحين فقد بدأت المفاوضات بطريقة ثنائية بين اللجنـة الأوربيـة والـدول العربيـة فـرادي ، حيث وقعت تونس على الإتفاقية في يوليو عام ١٩٩٥ كأول دولة عربية ودخلت حيز التنفيـذ فـي مارس ١٩٩٨ ثم تبعها المغرب كثـاني دولـة عربيـة بـالتوقيع علـى الإتفاقيـة فـي فبراير ١٩٩٦ ثم الأردن فـي نـوفمبر ١٩٩٧ والسـلطة الفلسـطينية فـي فبراير١٩٩٧ والجزائـر فـي ديسـمبر ٢٠٠١ ومصر في يناير ٢٠٠١ ولبنان في عام ٢٠٠٢ بالتوقيع على الإتفاقيـة. أمـا بالنسـبة لسـوريا فقد تأخرت كثيراً حيث إستغرقت المفاوضات وقتاً طويلاً ثم إنتهت بـالتوقيع علـى الإتفاقيـة فـي ديسـمبر عام ٢٠٠٨ (*فيروز سلطاني،٢٠١٣*).

وفـى إطـار توسـيع الإتحـاد الأوروبـي فقد إنضـم لهـذا الإتحـاد لاحقـاً (١٣ دولـة) أخـري مـن وسـط وشرق أوروبـا ليصل أعضـاء الإتحـاد الأوروبـي عـام ٢٠١٨ إلـى (٢٨ دولـة) بجانـب إنضـمام (٤ دول) لدول جنوب وشرق المتوسط ، لتضم الشراكة الأورو متوسطية عام ٢٠١٨ نحو ٤٤ عضواً منهـا ٢٨ مـن الـدول الأعضـاء فـي الإتحـاد الأوروبـي، ونحـو ١٦ دولـة فـي الشـراكة الأوربيـة

المتوسطية. الأمر الذي يعني أن هذه المنطقة ستضم ثلاث قارات (آسيا، أفريقيا، أوروبا) وهي ما تمثل حوالي ٤٩% من الناتج الإجمالي العالمي(*فاطمة الزهراء رقايقية،٢٠١٥*).

ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة علي المدى البعيد بعض المزايا الإقتصادية لدول المنطقة، وهو الأمر الذي يتطلب تكاليف عالية وبخاصة بعد أن انتهت المرحلة الإنتقالية بالفعل طبقاً لمبدأ تحليل العائد والتكلفة.

ثانياً : المتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ للشراكة الأوربية المتوسطية .

- لقد كان للتطورات الإقتصادية والدولية والإقليمية السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة تأثيراً بالغاً وإنعكاسات كبيرة علي العديد من دول العالم وبخاصة في الجنوب نتيجة ما شهده الإتحاد السوفيتي من تغيرات في بداية عام ١٩٨٦ (سياسة البروسترويكا) وإعلانه التحول إلي إقتصاد السوق والديمقراطية، الأمر الذي أدي إلي إنهياره عام ١٩٩١ وما ترتب علي ذلك من نتائج سياسية هامة(*مهدي الحافظ،٢٠٠٠*).
- النتائج التي أسفر عنها الإتفاق بين أمريكا والإتحاد السوفيتي (قمة مالطا) ١٩٨٩ على إنهاء الحرب الباردة والتحالفات العسكرية وسباق التسلح مما كان لهذه التطورات أثاراً بالغة تمثلت في قيام تعاون إقتصادي بين الشرق والغرب الشمالي الذي كان يمثل منطقة صراع دائم ومستمر وأصبح الصراع الإقتصادي في الإعتبار الأول بدلاً من الصراع السياسي الذي كان سائداً آنذاك(*منظمة العمل الدولية،٢٠١٦*).
- الأثار المترتبة على نهاية الحرب الباردة وتحول دول شرق أوربا كلها إلى إقتصاد السوق والديمقراطية لأنها كانت تابعة للإتحاد السوفيتي إقتصاداً وفكراً وأيديولوجيه ، الأمر الذي أدي إلى زيادة التجمعات الإقتصادية وإتساع مجالاتها في إطار تحرير التجارة وإزالة العوائق الإستثمارية بين هذه التجمعات الإقتصادية والتي من أبرزها الإتحاد الأوربي وإتفاق الأبيك أو منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والباسفيك الذي تأسس عام ١٩٨٩(*صالحي سلمى،٢٠١٥*).
- هذا بجانب الأثار المترتبة على التوحيد الألماني والتوسع الأوربي ومشكلات الحدود الشرقية لأوروبا وتبنى نظام المساعدات للدول الأوربية التي تسعي للإنضمام للإتحاد الأوربي (***معاهدة ماستريخت***).
- نتائج الجولة الأخيرة (جولة أورجواي) في إطار إتفاقية الجات والتي إستغرقت أكثر من ٧ سنوات متتالية والتي إنتهت بعقد إتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى تحرير تجارة الخدمات بجانب تحرير تجارة بعض السلع التي كانت لا تنطبق عليها قواعد الجات

باعتبارها خارج نطاق الإتفاقية، وفي واقع الأمر فإن نتائج هذه الجولة لن تنعكس على التجارة العالمية فقط ولكن أيضاً على العلاقات الإقتصادية الدولية وعلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كافة دول العالم(*Arisan,Nilgun,2013*).

- المتغيرات العالمية الأخرى التي حدثت في السنوات الأخيرة وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي تستهدف تحويل المنطقة من منطقة صراع إلى منطقة تعاون إقتصادي وذلك من خلال الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل التوصل إلى إقرار السلام في المنطقة لأن نجاح التقدم الإقتصادي مرهون بالأمن والإستقرار السياسي.
- الرؤية السياسية والإقتصادية من جانب الإتحاد الأوربي تجاه دول جنوب وشرق المتوسط باعتبارها مجتمعات غير مستقرة سياسياً واقتصادياً فهناك بعض الدول التي لا تزال في حالة حرب مع بعضها البعض، كما أن بعض هذه الدول لا تتمتع إلا بمساحة محدودة من الديمقراطية وحرية الرأي والبعض الآخر منها لا يحترم حقوق الأقليات، كما أن معظم هذه الدول تعانى من إنخفاض مستوي المعيشة والذي قد يصل إلى حد الفقر في بعض الأحيان ، وفي ضوء ذلك أدرك الإتحاد الأوربي أن إستمرارية هذه الأوضاع قد تؤدي في حالة تفاقمها إلى إنعكاسات سلبية على دول الإتحاد وذلك من خلال تصدير هذه المشاكل لأراضيه. لذلك كان الإتحاد الأوربي حريصاً على تلافي مثل هذه المشكلات التي قد تنشأ في المستقبل ، الأمر الذي ترتب عليه إعلان برشلونة ليضع منهاجاً ملائما للتعامل مع هذه المشكلات قبل إستفحالها(*عماد الدين المزينى،٢٠٠٦*).
- رغبة الدول الأوربية في تحجيم ظاهرة الهجرة من دول شرق وجنوب البحر المتوسط في ظل الظروف الإجتماعية التي تعاني منها الدول الأوربية وبخاصة بعد تزايد معدلات البطالة بها وصعوبة معالجتها، الأمر الذي قد يعوق فرص النمو والمنافسة في إطار منظومة العولمة الإقتصادية على المدى البعيد (*UN, ESCWA,2009*).
- أهمية السياسات الإقتصادية وبرامج الإصلاح التي إنتهجتها الدول العربية وبخاصة بعد توقيعها العديد من الإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بالتثبيت والتكيف الهيكلي وبالتالي فتح أسواقها بدرجة كبيرة على الأسواق العالمية حيث كان للدور الهام الذي لعبة صندوق النقد الدولي في حل المشكلات المالية والنقدية التي تعاني منها الدول العربية تأثيراً مباشراً على مسيرة التعاون العربي–الأوربي وبصفة خاصة بعد إستقرار أسعار النفط في السوق العالمي بغض النظر عن فعالية الحوار العربي– الأوربي الذي لم يسفر عن نتائج ملموسة.

- تقليص الدور الأوروبي على الساحة السياسية الدولية نتيجة زيادة النفوذ الأمريكي وإنفراده بصياغة حلول سياسية لأزمة الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق فإن الشراكة الأوربية المتوسطية تمثل في الحقيقة واقعاً اقتصادياً معززاً بواقعاً سياسياً في ظل رفض الإتحاد الأوربي عملية تقسيم الأدوار التي تقتضي بأن يكون للولايات المتحدة دورها الفعال دون غيرها على الصعيد السياسي، بينما يظل دور الإتحاد الأوربي مقصوراً على الناحية الإقتصادية والمالية فقط(*عبد المجيد قدي،٢٠١٥*).
- التطورات السياسية والإقتصادية التي شهدها العالم مؤخراً والمتمثلة في التكتلات السياسية والإقتصادية العملاقة، والثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وكذلك ثورة الديمقراطية، وتحرير التجارة العالمية كان لها تأثيراً كبيراً في تفعيل فكرة الشراكة الأوربية المتوسطية.
- يمثل الإتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول لدول جنوب وشرق المتوسط بنسبة ٥٤.٥% من إجمالي المبادلات التجارية(الصادرات والواردات) عام ٢٠١٨، حيث بلغت صادرات دول المتوسط للإتحاد الأوربي حوالي ٥١% ، بينما بلغت وارداتها من دول الإتحاد الأوربي ٥٨% ، وهو الأمر الذي يعكس مدي أهمية هذه الدول المتوسطية لتجارة الإتحاد الأوربي (*Eurostat, 2015*)

وفي ضوء ما سبق ونتيجة لتأثير هذه المتغيرات الإقليمية والدولية على الصعيدين الإقتصادي والسياسي تمثلت الإشكالية المطروحة في مدي أهمية العلاقات مع دول الجنوب وكيفية إستفادتها من البرامج التي تدعمها المجموعة الأوربية لتأمين تعاونها مع أوربا الشرقية. وفي هذا الإطار تبنت بعض الدول الأوربية (أسبانيا، إيطاليا، فرنسا) الدعوة لعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥.

ثالثا : محاور وأهداف الشراكة الأوربية– العربية.

حدد المجلس الأوروبي في بيان برشلونة ١٩٩٥ ثلاثة جوانب رئيسية تشكل المحاور الأساسية في العلاقات بين أوروبا وجيرانها في شرق وجنوب المتوسط وتتمثل في الأتي(*معهد التخطيط القومي،٢٠٠١*):-

أ – المحور السياسي والأمني: يتضمن هذا المحور تعهد الأطراف المشاركة في إصدار البيان بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد السياسة الداخلية والدولية وميثاق الأمم المتحدة وتتوخى الإتفاقية التوصل من خلال الحوار السياسي المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبصفة خاصة

في مجالات الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وتسوية المنازعات بالطرق السلمية من أجل تحقيق الإستقرار السياسي والأمني.

ب – المحور الإقتصادي والمالي: يتضمن هذا المحور إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأطراف المشاركة خلال فترة إنتقالية مدتها سنة ابتداء من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بحيث تنتهي بداية عام ٢٠١٠ وذلك وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية وكذلك الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (*Patricia Augier and Michel Gazioriek,2014*). ويشتمل هذا المحور على تجارة المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ، وحق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية والتعاون المالي والتعاون الإقتصادي في المجالات المختلفة. كما تتضمن إقامة منطقة التجارة الحرة الإزالة التدريجية حسب جدول زمني معين متفق علية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية على التجارة بين الطرفين، كما تشمل الشراكة الإقتصادية والمالية أيضاً: دعم وتطوير الإقتصاد الحر وتنمية القطاع الخاص، إصلاح وتحديث البنية الإقتصادية والإجتماعية، وإزالة الحواجز التي تعتري طريق الإستثمارات، ونقل التكنولوجيا، والتعاون من أجل تخفيف ضغط الهجرة.

ج – المحور الاجتماعي والثقافي : يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الأطراف المشاركة في المجال الإجتماعي والإنساني وتتوخى الإتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل بصفة قانونية في الدول المشاركة، كما يتم التركيز في هذا المجال على التعليم والتدريب، تنمية الموارد البشرية والإعلام، الهجرة والسكان والصحة، وزيادة التعاون في مكافحة تهريب المخدرات والإرهاب الدولي(*European Commission, ٢٠١١*).

وفي ضوء هذه المحاور السابقة تبني إعلان برشلونة عدة أهداف على المدى المتوسط والبعيد من أهمها:-

أ – تتمثل الأهداف على المدى المتوسط في الآتي(*صالح نصولى وآخرون،٢٠٠٩*):-

- إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية خلال فترة ١٢– ١٣ عام.
- زيادة التدفقات الإستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الإقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والإقتصادي.
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الإتحاد الأوروبي.

ب- في حين تتمثل الأهداف على المدى البعيد فيما يلي (*عبدالجليل هويدي،٢٠١٤*):-

- تسريع معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتواصلة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف، وزيادة فرص التوظيف.
- تقليص الفجوة التنموية بين المنطقتين الأوروبية والمتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

- أما فيما يتعلق بالمزايا التي تسعي الدول العربية المتوسطية لتحقيقها من هذه الشراكة فتشمل(*فاديه محمد عبد السلام، جمال مظلوم،٢٠٠٢*):-

- فتح الأسواق الأوربية أمام الصادرات العربية الصناعية.
- تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب السياسة الزراعية المشتركة لأعضاء المجموعة الأوربية.
- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل المشروعات العربية بالإضافة إلى إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول العربية الأعضاء. حيث تم تحديد تلك المساعدات المالية في اجتماع "كان" الذي عقد في ٢٦ يونيو ١٩٩٥ حيث قدرت بحوالي٤.٦٨٥ مليون وحدة نقدية أوربية.
- تشجيع إقامة الإستثمارات الأوربية في المنطقة العربية بما يؤمن نقل التكنولوجيا إليها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أتفق الأعضاء في برشلونة على إقامة شراكة إقتصادية ومالية ثلاثية الأبعاد، بهدف تشجيع التعاون والتكامل وإنشاء منطقة تجارة حرة وتكثيف التعاون الإقتصادي، وزيادة المساعدات المالية، فهل تؤدي الشراكة في هذه المجالات الثلاثة إلى تحقيق هذه الأهداف؟ وهل تؤدي منطقة التجارة الحرة إلى النهوض بمعدلات التنمية الإقتصادية في الدول العربية وسد الفجوة التنموية ؟ هذا هو التساؤل المطروح؟

رابعا : أوجه التشابه والإختلاف في بعض إتفاقيات الشراكة الأوربية- العربية.

يختلف مضمون الإتفاقيات المتعلقة بالشراكة الأوربية- العربية من دولة عربية لأخرى حسب النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات الفردية لهذه الدول. وفي هذا الصدد يمكن توضيح أوجه التشابه والإختلاف في بعض الإتفاقيات التي وقعتها كل من تونس والمغرب والأردن ومصر مع الاتحاد الأوروبي مع الأخذ في الإعتبار التشابه التام بين إتفاقية كل من تونس والمغرب وذلك على النحو التالي(*وزارة الخارجية المصرية،٢٠٠٠*):-

الدولة / أوجه التشابه و الإختلاف	تونس والمغرب	الأردن	مصـــر
١- الفتـرة الإنتقاليـة اللازمـة لتحريـر السـلع الصـناعية ذات المنشـأ الأوربي.	١٢سنة لكل منهما بعد دخـول الإتفـاق حيـز التنفيذ.	١٢ سـنة بعـد دخـول الإتفاق حيز التنفيذ.	١٦ سـنة بعـد دخـول الإتفاق حيز التنفيذ.
٢- القـوائم الإسـتثنائية للسـلع الصـناعية ذات المنشأ الأوربي.	يوجـد إسـتثناء للسـلع الصناعية الحساسة في الـدولتين وهـي السـلع الواردة في ملحق(٣) ، (٤)، (٥)، (٦) بالنسبة لتونس،وملحـق(٣)،(٤) ، (٦) بالنسبة للمغرب.	يوجـد إسـتثناء للسـلع الصـناعية الحساسـة وتشـمل قائمـة سـلبية بالإضافة لقائمـة السلع الصـناعية الناشـئة فـي دول الإتحـاد وتشـمل ٤٩٢ سلعة رئيسية.	لا يوجد إستثناء للسلع الصناعية الحساسة.
٣- ترتيـب المـواد والنصوص بالإتفاقية.	تتشـابه تـونس مـع المغـرب فـي إسـتثناء القـوائم والإطـار الزمنـي لتحرير الـواردات ذات المنشـأ الأوربي.	تختلف في ترتيب المواد والنصـوص عـن تـونس والمغرب.	تختلف في ترتيب المواد والنصـوص بشـأن الإتفاقية المعنية.
٤- التحريـر التـدريجي للسـلع الزراعيـة والمنتجات السمكية.	إجـراء تحريـر تـدريجي فـي التجـارة المتبادلـة بينهما مع دول الإتحاد اعتبـاراً مـن أول ينـاير ٢٠٠١ وتقتصـر التفضـيلات علـى منتجات معينـة وحصص معينـة وفتـرات زمنيـة معينـة ويسـمح لهـا بفـرض	لـم يقـدم الأردن إي إمتياز لدول الإتحاد في مجـال السـلع الزراعيـة، وتسـري عليـة نفـس المعاملـة الـواردة فـي تونس والمغرب.	لـم يـرد فـي الإتفاقيـة بنـد عـن إجـراء تحريـر تـدريجي للسـلع الزراعيـة والمنتجـات السـمكية، فقد جاءت المادة (١٣) بنصـوص غيـر محـددة وعامة.

الدولة / أوجه التشابه و الإختلاف	تونس والمغرب	الأردن	مصـــر
	رسوم جمركية على المكون الزراعي للمنتجات الواردة في ملحق (٢) ذات المنشأ الأوربي.		
٥- تحديد مجال التعاون الإقتصادي.	محددة بوضوح حيث تنص المادة (٤٥) في الإتفاقية على تعجيل التكامل الإقتصادي في بلاد المغرب العربي من خلال تشجيع التجارة البينية داخل منطقة المغرب العربي مع توضيح الآلية المطلوبة لذلك.	غير محددة وقد اشتملت على نصوص عامة.	غير محددة بوضوح حيث تنص المادة (٦٠) على تشجيع التجارة البينية في المنطقة دون أن تحدد المقصود بالمنطقة كما أنه لم يتم توضيح الآلية المطلوبة لتشجيع التجارة البينية.
٦- مجال العمالة والهجرة.	تشير المواد ٦٤ – ٦٨ إلى القواعد والشروط المتعلقة بالعمالة في دول المغرب العربي من حيث التأمينات الإجتماعية والبطالة والوفاة والحوادث والمزايا الأسرية.	تسري عليها الشروط الواردة في تونس والمغرب.	لم تتضمن المواد ٦٢،٦٣ سوى الإشارة إلى إجراء حوار إجتماعي فيما يتعلق بالعمالة وكيفية معاملتها في دول الإتحاد والهجرة غير المشروعة.
٧- مجال الإستثمار.	أشارت المادة (٥٠) إلى إقامة آلية إستثمار مساعدة من أجل الربط	حددت الإتفاقية بوضوح مجالات الإستثماريين الطرفين والآليات	أشارت المادة (٤٦) إلى توسيع مجالات التعاون بين مصر ودول الإتحاد

الدولة أوجه التشابه و الإختلاف	تونس والمغرب	الأردن	مصـــر
	بـــين المشـــروعات الصـــــــــغيرة والمتوسطة الحجم.	الإسـتثمارية المسـاعدة لذلك.	ليشمل التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تحتاج لنقل التكنولوجيا وكذلك إســـتخدام المعـــايير والمواصـفات القياسـية وتنمية الموارد البشرية وخلـق فـرص عمالـة محليـة ولـم تشـير الإتفاقيـة إلـى تأسـيس آليـة إسـتثمار مسـاعدة لذلك.
٨- المـــــــدفوعات وحركـة رؤوس الأمـوال والإحتكارات الحكومية.	تنص الإتفاقية بوضوح علـى البنـود المتعلقـة بالمدفوعات وحركة رأس المال وضرورة الإحتكام لإتفاقيـــة الجـــات وصندوق النقد الدولي فـي حالـة الصـعوبات الخطيـرة، أمـا بالنسـبة للمشـتريات الحكوميـة فقـد تـم الإتفـاق علـى التحريـــر التـــدريجي والمتبـــادل لعقـــود المشـتريات الحكوميـة علـى أن يتخـذ مجلـس الشـــراكة الخطـــوات الضرورية لتنفيذ ذلك.	يسري عليها ما ينطبق على تونس والمغرب.	يسري عليها ما ينطبق علـى تـونس والمغـرب بإســتثناء المشــتريات الحكوميـة التـي لـم يـرد بهـا نـص أو بنـد فـي الإتفاقية نظراً لأن مصر لـم توقـع علـى إتفاقيـة المشـتريات الحكوميـة في ظل الجات.

الدولة / أوجه التشابه و الإختلاف	تونس والمغرب	الأردن	مصـــر
٩- حقـــوق الملكيـــة الفكريـــة والصـــناعية والتجارية.	أشارت المادة (٣٩) إلى قيـام الأطـراف بتقـديم الحمايـــة الملائمـــة والفعالة لحقوق الملكية بمـا يـتلائم مـع أرقـي المعايير العالمية.	تعهـدت الأردن بتقـديم حمايـة ملائمـة وفعالـة لبـراءات الإختـراع فـي قطـــاع الـــدواء والكيماويات بما يتلائم مـع إتفاقيـة التـريبس خـلال ٣ سـنوات مـن دخـول الإتفـاق حيـز التنفيذ.	أشارت المادة (٤٧) إلى التوحيد القياسي وتقدير المطابقـة فـي مجـال تطـوير الآليـات اللازمـة لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـــــــــة والصناعية والتجارية.
١٠- المنافســـــــة الإقتصادية.	أشـارت المـواد ٣٦،٣٧ بشـكل تفصـيلي إلـى الممارسـات والإتفاقيـات بـين المشـروعات التـي تستهدف تشويه وتغيير المنافسـة أو مـن خـلال المسـاعدات الحكوميـة التـي تخلـق أوضـاعاً إحتكاريـة وذلـك استناداً إلـى المفـاهيم الـواردة في إتفاقية روما وكذلك المـواد ٨٥ ، ٨٦، ٩٢ من الإتفاقيـة المؤسسـة للجماعة الأوربية.	تسـري عليهـا نفـس الشـروط الـواردة فـي تونس والمغرب.	أشارت المادة (٣٤) إلى المنافسـة بشـكل عـام دون توضـيح لهـذه التفاصيل كما في تونس والمغـرب فلـم تحـدد المـــادة المـــذكورة الإجـــراءات الوقائيـــة وإطارها وكـذلك لـم يـتم تحديـد دور مجلـس الشـراكة فـي حالـة التعـرض لأضـرار إقتصـادية مـن جـراء الممارسـات المشـوهة للمنافسة.

الجزء الثاني : أهم التحديات التي تواجه تطبيق الشراكة الأوربية– العربية.

١– نبذة مختصرة عن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية.

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة سلسلة من الإتفاقيات لإقامة مناطق للتجارة الحرة سواء فيما بينها بصورة جماعية (قرار جامعة الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة عام ١٩٩٨) أو بصورة ثنائية بين دول عربية وأخري، بجانب إتفاقيات أخري مع دول غير عربية في إفريقيا (الكوميسا) والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، فضلا عن الإتفاقيات الدولية(منظمة التجارة العالمية) وبذلك أصبحت هذه الدول تواجه ما يسمي بظاهرة " فوضي الإتفاقيات " نظراً لتداخل الأحكام والإلتزامات بل وتناقضها في بعض الأحيان(*ناصر السعدي،٢٠١٣*).

وبالرغم من كثرة هذه الإتفاقيات وتعددها، إلا أنها لم تحقق الطموحات العربية المأمولة وقد تجلي ذلك واضحاً من خلال متابعة التطورات الإقتصادية في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية حيث تبين أنها تسير بخطي متأخرة عن ركب الإقتصاد العالمي، ويتضح هذا التأخر في إنخفاض معدلات النمو، وتراجع في مستوي الدخل، وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة وزيادة حدة الفقر في غالبية الدول العربية. وقد ترجع المشكلات التنموية والمعضلات الإقتصادية في هذه الدول لمجموعه من العوامل تتمثل في الآتي(*محمد الأطرش،٢٠١٣*):–

- محدودية التعاون والتنسيق الإقتصادي بين الأقطار العربية بسبب إعتمادها على الخارج.
- إنخفاض نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية.
- غياب الضمانات والأدوات السليمة لرسم سياسة إنمائية صحيحة.
- عدم توفير الرقابة الحقيقية المبنية على قواعد الشفافية.
- غياب التنوع في البنية الإقتصادية وتزايد حدة الإختلالات بين القطاعات الأساسية.
- زيادة المديونية الخارجية للدول العربية وتفشي ظاهرة الهدر المالي والإقتصادي.
- حرمان الدول العربية الفقيرة من فوائض الأموال العربية الناتجة عن عوائد النفط.
- القصور في الإنفاق على البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.
- غياب الإرادة السياسية القادرة على تكوين تكتل إقتصادي منافس وفعال.

ومن أجل الحد من تفاقم هذه المشكلات الإقتصادية والإجتماعية إستطاعت الدول العربية بذل جهوداً بالغة من أجل تعزيز تنمية اقتصادياتها من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي التي تبنتها منذ بداية التسعينات حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي. حيث كان من نتائج ذلك القدرة على تخفيض معدلات التضخم، السيطرة على عجز الموازنات، تحقيق معدلات إيجابية في الفائدة الفعلية، تشجيع الإدخار وبالتالي الإستثمار،إصلاح الأجهزة المصرفية،إصلاح الأنظمة الضريبية،الإنجاز الواضح في الخصخصة. وقد كان لهذه الإنجازات تكاليف مرتفعة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية تمثلت في زيادة نسبة البطالة وإتساع رقعة الفقر. هذا بجانب النتائج التي ترتبت على العولمة والدخول في تكتلات إقتصادية عالمية (منظمة التجارة العالمية) في إطار إنفتاح الأسواق، الأمر الذي ترتب علية إنخفاض العائدات الجمركية والتي يصعب تعويضها من خلال العائدات الضريبية قي ظل هذه الظروف الإقتصادية المتفاقمة(*مبارك أحمد عبدالكريم،٢٠١٤*).

وعلى الرغم من أن الدول العربية تعول أهمية بالغة على إتفاقية الشراكة الأوربية بإعتبار أن دول الإتحاد الأوروبي من أكبر شركائها التجاريين في العالم ، بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى التي تضمنتها الإتفاقية والتي لا تقل أهمية عن النواحي التجارية، إلا أن هناك سلسلة من التحديات التي تعتري طريق هذه الدول من أجل تحقيق شراكة فعالة هدفها إحداث تنمية شاملة في هذه الدول، وهو الأمر الذي يتوقف على الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في تعزيز ونجاح هذه الشراكة.

٢- أهم التحديات التي تواجه تطبيق الشراكة الأوربية- العربية.

يمكن الإشارة إلى بعض التحديات التي تواجه تطبيق الشراكة الأوربية- العربية والتصور المستقبلي لكيفية مواجهتها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

١- التباين الإقتصادي بين الشريكين الأوربي والعربي.

يمكن توضيح الإختلافات الإقتصادية بين الشريكين الأوربي والعربي من خلال الإعتماد على بعض المؤشرات الإقتصادية لكل من الشريكين خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) مثل عدد السكان، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو والإستثمار وكذلك متوسط الدخل الفردي، معدلات التضخم والبطالة، نسبة العجز في الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى المديونية الخارجية لهذه الدول.

أ – مؤشر السكان والناتج المحلي الإجمالي.

تشير البيانات الواردة بالجدولين رقم (١، ٢) في ملحق الدراسة إلى أن عدد السكان في دول المجموعة الأوربية الخمسة عشر بلغ عام ٢٠١٨ حوالي ٤١٧.٤ مليون نسمة مقابل حوالي ٢٢١.٦ مليون نسمة للدول العربية الأعضاء في الشراكة (حوالي ٥٣% من عدد سكان دول الإتحاد الأوربي) بافتراض أن هذه الدول العربية تتفاوض مع دول الإتحاد الأوروبي بشكل جماعي، وهو الأمر الذي لم يحدث في الإتفاقية، حيث أن التفاوض يتم بشكل فردي مع كل دوله عربية على حدة.

وهذا يشير إلى إتجاه دول الإتحاد الأوربي لإضعاف قوة هذه الدول في مواجهة هذا التكتل الإقتصادي الموحد، كما تشير البيانات المذكورة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوربي بلغ في العام المذكور ما يقرب من ١٧١٣٩.٤ مليار دولار مقابل حوالي ٧٢١.٦ مليار دولار للدول العربية الأعضاء في الشراكة، أي بمعدل ٤.٢% من إجمالي الناتج المحلي للدول الأوربية ، وهو ما يعني أن هناك تفاوت شديد في البنية الإقتصادية بين الشريكين. ويشير البعض (*السبعاوي يوسف إبراهيم،٢٠١٥*) إلى أن متوسط دخل الفرد في دول الإتحاد الأوربي يزيد بعشرة أضعاف عن مثيله في الدول المتوسطية الشريكة ومنها الدول العربية ، وبالتالي فإن هذه الدول بحاجة إلى أربعون عاماً لتصل بمتوسط دخل الفرد فيها إلى نصف مثيلة في دول الإتحاد الأوربي بفرض تحقيق هذه الدول لمعدلات نمو ٥% مقابل ١% في دول الإتحاد الأوربي فماذا يحدث لو تحقق العكس من ذلك؟

كما يتضح من الجدول رقم (٣) والذي يوضح توزيع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة على القطاعات المختلفة لعام ٢٠١٨ أن هناك تدني في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في هذه الدول بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يزيد متوسط نسبة مساهمته عن ١٢.٥% إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بالمقارنة ببعض القطاعات الأخرى مثل الخدمات ٥٥.٢% والزراعة ١٢.٧%. ويرجع ذلك إلى عدم تنويع الهياكل الإنتاجية وإعتمادها بصفة أساسية على المنتجات الأولية، هذا بجانب عدم توافر القدرة التمويلية لهذا القطاع وعدم إعتماده على وسائل تقنية حديثة وعمالة مدربة وإستثمارات كبيرة، وهو الأمر الذي أدي إلى عرقلة عملية التصنيع في هذه الدول في ظل غياب هذه الأدوات.

ب – مؤشرات معدلات النمو والتضخم والبطالة.

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١، ٢) أن معدلات النمو تظهر تبايناً واضحاً بين دول الإتحاد الأوربي والدول العربية حيث تتسم هذه الدول بمعدلات نمو ضعيفة بالمقارنة بدول

الإتحاد. فقد بلغ متوسط معدل النمو في هذه الدول عام ٢٠١٨ حوالي ٣.٥% وهو ضئيل بالمقارنة بمعدل النمو في أيرلندا وحدها والذي بلغ ٨.٢% خلال الفترة المذكورة وبحوالي ٣.٧% لمتوسط دول الإتحاد الأوربي.

وقد يرجع السبب في تدني معدلات النمو بالدول العربية إلى التراكم الضعيف لرأس المال وإنخفاض في الإنتاجية ، كما أن البعض من هذه الدول تعاني معدلات نمو سلبية وذلك لإعتمادها على التحويلات الخارجية(حالة الأردن) أو مصدر خارجي واحد مثل الريع البترولي مثل حالة الجزائر(*زايري بلقاسم ، دريال عبد القادر،٢٠١٢*). وتعتبر مصر الدولة الوحيدة من الدول العربية الأعضاء في الشراكة التي حققت أعلي معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي(٤.٩%).

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم في الدول العربية الأعضاء فقد بلغت في المتوسط حوالي ٤.٣% مقابل ٢.١% لدول الإتحاد الأوربي، وقد يرجع السبب في إنخفاض هذا المعدل بدول الإتحاد إلى المعايير والشروط التي تضمنتها إتفاقية ماستريخت والتي نصت على ألا تزيد نسبة التضخم عن ١.٥% بالنسبة للدول التي ترغب في الإنضمام للوحدة الأوربية ، وهو الأمر الذي التزمت به كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي، أما في الدول العربية الأعضاء فقد بلغت هذه النسبة أعلاها في سوريا حوالي ٧.٣% وأدناها في المغرب حوالي ١.٦%.

وهذه المعدلات تعني إرتفاع تكاليف المعيشة في بعض الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة والعكس صحيح. كما تعاني الدول العربية الأعضاء في الشراكة من إختلالات هيكلية في إقتصادياتها حيث ترتفع فيها معدلات البطالة لتصل في المتوسط إلى حوالي ١٧.٤% مقابل حوالي ٨.٢% لدول الإتحاد الأوربي. ونظراً لإرتفاع هذه النسبة في الدول العربية الأعضاء بصفة خاصة وفي الدول المتوسطية بصفة عامة حاولت دول الإتحاد الأوربي إستبعاد محور الهجرة المتعلق بالعمالة من إتفاقية الشراكة في ظل معدلات البطالة المرتفعة التي تعاني منها دول الإتحاد الأوربي أيضاً وكذلك فروق متوسط الدخل بين الدول العربية ودول الإتحاد الأوربي (***Berndt Helmuth***،٢٠٠٩).

ج – الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) إلى أن حصة الدول العربية الأعضاء في الشراكة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تعتبر ضعيفة. حيث بلغ إجمالي متوسط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية الأعضاء في الشراكة خلال الفترة من ٢٠١٦ –٢٠١٨ حوالي ١٥١٠٨.١ مليون دولار بالمقارنة بحوالي ٣٣٩٩.٦ مليون دولار للفترة من ٢٠١٠–٢٠١٣

وهو ما يشكل حوالي ٥.٥% من إجمالي التدفقات الإستثمارية المباشرة للدول النامية ، وحوالي ١.٥% للدول المتقدمة.

وقد بلغت جملة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية حوالي ٦٤١٦.١ مليون دولار عام ٢٠١٣ ثم زادت لتصل إلى ١٢٦٢٠.٤ مليون دولار عام ٢٠١٦ ثم وصلت إلى حوالي ١٧٣٠٥.١ عام ٢٠١٨ ، أي بمعدل زيادة قدرة حوالي ١٦٩.٧% عن عام ٢٠١٣ ، وتتركز هذه الإستثمارات الأجنبية عام ٢٠١٨ في عدد من الدول العربية الأعضاء في الشراكة مثل مصر (٦٧٩٧.٦ مليون دولار) والمغرب (٣٦٢٦.٤ مليون دولار) ولبنان (٢٦٣٢.٤ مليون دولار) والجزائر(١٥٠٦.٣ مليون دولار) وتونس (٩٨٨.٩ مليون دولار) والأردن (٩٤٩.٨ مليون دولار).

أما فيما يتعلق بتدفقات الإستثمارات المباشرة من الإتحاد الأوربي إلى الدول العربية الأعضاء في الشراكة فقد بلغت في عام ٢٠١٣ حوالي ٤٩٦١ مليون يورو وإرتفعت في عام ٢٠١٨ إلى نحو ٩١٣٥ مليون يورو، وقد إستحوذت مصر والمغرب وتونس على الجزء الأكبر من هذه الإستثمارات بقيمه بلغت حوالي ٢١٧٨ ، ١٩١٤ ، ١٦٣٨ مليون يورو لهذه الدول على الترتيب(*UN , World Investment Report,2019*).

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) إلى أن صافي تدفقات رأس المال الخاص للدول العربية الأعضاء في الشراكة من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال العالمية قد بلغت حوالي ٤٩٥٦.٤ مليون دولار عام ٢٠١٧ حيث إستحوذت منها مصر ولبنان وتونس على الجزء الأكبر بقيم تبلغ حوالي ١٩٥٨.٧، ١٨٧١.٦، ٧٨٩.٣ مليون دولار لهما على الترتيب، أما تدفقات المحافظ الإستثمارية في الأسهم فقد كانت محدودة وبلغت في عام ٢٠١٧ أعلاها في مصر(٨٦٠ مليون دولار) والمغرب (٢٢٧ مليون دولار) ونفس الأمر ينطبق على الإستثمار في السندات حيث بلغت في تونس أعلاها (٢٩٦ مليون دولار) و مصر (٢٣٩ مليون دولار) خلال نفس الفترة. وتمثل الدول العربية حوالي ٢.٧% من إجمالي الإستثمارات المباشرة للإتحاد الأوربي، بينما تحصل دول جنوب شرق آسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية على حوالي ٩.٥% من إجمالي هذه الإستثمارات وهذا ما يظهر الخلل الواضح في التوازن (*UN ,World Investment Report, 2018*).

د – نسبة العجز في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تشير بيانات الجدولين (١، ٢) إلى أن نسبة العجز في الموازنات العامة للدول العربية الأعضاء في الشراكة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط عام ٢٠١٨ حوالي ٨.٢٥ % مقابل حوالي ٢% لدول الإتحاد الأوربي. ويرجع السبب في إنخفاض هذه النسبة بدول الإتحاد الأوربي

إلى شروط ومعايير معاهدة ماستريخت الخاصة بالدول الأوربية التي ترغب في الإنضمام للوحدة الأوربية. أما في الدول العربية الأعضاء فإن هذه النسبة تختلف من دولة لأخرى حسب السياسة الإقتصادية التي تتبعها كل دولة عربية ، حيث تزيد نسبة العجز في بعض الدول مثل سوريا (٢٩.٠٢%) ولبنان (١٠.١%) والجزائر (٨.٦%) ومصر(٨.٤%) وتنخفض في بعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن وتونس والمغرب حيث لا تتعدى ٢.٧% ، ٣.٨%، ٤.١% في هذه الدول على الترتيب. ويرجع ذلك التحسن في هذه الدول نتيجة السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الحكومات المعنية فيما يتعلق بتخفيض الطلب الإستهلاكي وتخفيض الإنفاق الحكومي.

هـ – مؤشر المديونية الخارجية للدول العربية الأعضاء.

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) إلى أن إجمالي حجم المديونية الخارجية للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية بلغ في عام ٢٠١٦ حوالي ١٨٤.٧ مليار دولار ثم ارتفع في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٢٠٩.٦ مليار دولار بمعدل زيادة قدرها ١٣.٦% ثم تزايد عام ٢٠١٨ ليصل إلى حوالي ٢٢٣.٠ مليار دولار بمعدل زيادة قدرها ٢١.٢% بالمقارنة بعام ٢٠١٦. وتعتبر مصر وتونس والمغرب ولبنان من أكثر الدول العربية الأعضاء إستدانة من العالم الخارجي، حيث بلغت المديونية الخارجية لمصر في عام ٢٠١٦ حوالي٦٧.٣ مليار دولار، ثم ارتفعت إلى نحو ٨٢.٩ مليار دولار عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة قدرها ٢٣.٢% لتصل عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٩٢.٦ مليار دولار بمعدل زيادة قدرها ٣٧.٦% بالمقارنة بعام ٢٠١٦، وهو ما يمثل حوالي ٣٧.١% من الناتج المحلي الإجمالي لها. في حين بلغت مديونية تونس الخارجية حوالي ٢٩.٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم ارتفعت إلى نحو ٣٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة قدرها ١٧.٢% لتصل عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٣٨.٩ مليار دولار بمعدل زيادة قدرها ٣٤.٥% بالمقارنة بعام ٢٠١٦، وهو ما يمثل حوالي ٩٧.١% من الناتج المحلي الإجمالي لها. أما بخصوص المديونية الخارجية للمغرب فقد بلغت حوالي ٣٠.٣ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم ارتفعت إلى نحو ٣٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة قدرها ١٣.٣% لتصل عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٣٤.١ مليار دولار بمعدل زيادة قدرها ١٢.٥% بالمقارنة بعام ٢٠١٦، وهو ما يمثل حوالي ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي لها.

وفي نفس الوقت الذي شهدت فيه المديونية الخارجية للدول العربية نمواً سريعاً تفاقمت أيضا شروط الإقتراض الخارجي مما أدي إلى زيادة عبء خدمة الدين، الأمر الذي أدي إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية في هذه الدول. هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع المديونية الخارجية يؤدي إلى

عرقلة تكوين رأس المال بجانب أثاره السلبية على العمالة والأنشطة الإقتصادية الأخرى(عبد المجيد قدي،٢٠١٥).

وفيما يتعلق بمؤشر خدمة الدين الخارجي لبعض الدول العربية فتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) إلى أن إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية بلغ في عام ٢٠١٦ حوالي ١٨١٩١.٦ مليار دولار ثم ارتفع في عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٢٦٥٤٢.٢ مليار دولار بمعدل زيادة قدرها ٤٦ % ثم انخفض عام ٢٠١٨ ليصل إلى حوالي ٢١١٩١.٥ مليار دولار بمعدل انخفاض قدره ٢٠.٢% بالمقارنة بعام ٢٠١٧. كما بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية عام ٢٠١٨ أعلاها في كل من لبنان والأردن وتونس بحوالي ٢٦%، ١٣.٣% ، ١٣.١% على الترتيب، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من الجزائر ومصر والمغرب بحوالي ٠.٣%، ٢.٤% ، ٦.٥% على الترتيب.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة ومنها الإتحاد الأوربي تستخدم الدين الخارجي كوسيلة للتحكم في الفائض الإقتصادي المنتج في الدول النامية ومنها الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية والعمل على ضرورة تحويل معظم هذا الفائض للخارج(احمد إدريس،٢٠١٥).

و- مؤشر الاعتماد على المعونة ومساعدات التنمية.

تعتمد الدول العربية الأعضاء في الشراكة بصفة أساسية على مساعدات التنمية والمعونات الرسمية وذلك من أجل النهوض باقتصاديات هذه الدول إلى المستوي الملائم والمطلوب لمواكبة برامج الإصلاح الإقتصادي التي تتبناها هذه الدول منذ بداية التسعينات. ويشير الجدول رقم (٨) إلى أن إجمالي المساعدات والمعونات الرسمية التي حصلت عليها هذه الدول من المؤسسات الدولية والإقليمية المتعددة بلغت حوالي ٩٨٦١ مليون دولار عام ٢٠١٧ ، وتعتبر مصر والأردن والمغرب ولبنان من أكثر هذه الدول إعتمادا على المعونات والمساعدات الخارجية، حيث بلغ صافي المساعدات لهذه الدول حوالي ٢٠٦٣ ، ٢٥٢٣ ، ١٨١١ ، ١٤١٩ مليون دولار على الترتيب.

أما متوسط نصيب الفرد من المعونات في هذه الدول العربية فقد بلغ حوالي ١٢٤.١ دولار عام ٢٠١٧ ، وقد بلغ نصيب الفرد من المعونات في الأردن حوالي ٢٥٤ دولار وكذلك لبنان حوالي ٢٠٧ دولار وذلك نظرا لإنخفاض عدد السكان في هذه الدول بالمقارنة مع مصر والمغرب والجزائر والتي بلغ نصيب الفرد من المعونة في هذه الدول حوالي ٢١ ، ٢٣ ، ٣ دولار على الترتيب.

وتمثل نسبة الإعتماد على المعونات في الأردن حوالي ٦.١% من الناتج المحلي الإجمالي لها ، وحوالي ٣٢.٤% من إجمالي التكوين الرأسمالي بها، وحوالي ٢٨% من الإنفاق العام الحكومي لها.

وهو ما يعني أن الأردن تعتمد بشكل كبير على المعونات الخارجية والمساعدات الرسمية في سياساتها الإقتصادية. أما في الدول العربية الأخرى فتختلف نسبة الإعتماد على المعونة والمساعدات من دولة لأخرى سواء من حيث نسبتها للناتج المحلي أو من حيث مساهمتها في إجمالي التكوين الرأسمالي أو الإنفاق العام الحكومي.

ى – *مؤشر المبادلات التجارية.*

يمثل الإتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للدول المتوسطيه بصفة عامة والدول العربية الأعضاء بصفة خاصة، حيث تشكل الواردات العربية الكلية من دول الإتحاد حوالي ٥٢% من إجمالي وارداتها الخارجية، في حين تشكل صادراتها الكلية لدول الإتحاد حوالي ٣١% من إجمالي صادراتها الخارجية (*Chaffour, J, 2014*). ويعتبر التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية ودول الإتحاد الأوربي محدوداً وضعيفاً، حيث بلغت حصة الدول العربية من إجمالي صادرات دول الإتحاد الأوربي حوالي ٢.٥%، وحوالي ٣.٩% من إجمالي واردات دول الإتحاد خلال متوسط الفترة من٢٠١٣-٢٠١٨.

كما بلغت نسبة إجمالي حجم تجارتها الخارجية حوالي ٣.٢% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الإتحاد الأوربي خلال الفترة المذكورة، ونظراً لزيادة حصة واردات الدول العربية الأعضاء في الشراكة (٦٤.٨%) من إجمالي حجم تجارتها الكلية بالمقارنة بحصتها من الصادرات (٣٥.٢%) ، فقد ترتب على ذلك زيادة حدة العجز في الميزان التجاري الكلي لهذه الدول العربية بحوالي ٣٨.٧٣٥ مليار دولار خلال نفس الفترة. وهو ما يعني زيادة الواردات من دول الإتحاد الأوربي بالمقارنة بالصادرات إليها(*I.M.F,Direction of trade statistics,2017*).

ويرجع السبب في إنخفاض الصادرات العربية لدول الإتحاد إلى بعض السياسات المتعلقة بالإجراءات التقييدية ضد صادرات بعض الدول العربية ومنها مصر وسوريا ولبنان والأردن والمتمثلة في الحصص الكمية والقيود السعريه ومعايير المواصفات وقواعد المنشأ بالإضافة إلى إلغاء نظام التفصيلات الجمركية الممنوحة لبعض الدول العربية. هذا بالإضافة إلى زيادة حدة المنافسة في أسواق الإتحاد الأوربي وبخاصة بعد دخول منافسين جدد من أوربا الشرقية أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من هذه الصعوبات الإقتصادية التي تعاني منها الدول العربية، إلا أنها إستطاعت معالجة بعض الإختلالات الإقتصادية بها وذلك عن طريق دعم من المؤسسات

المالية الدولية ومساعدات صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة المديونية الخارجية وتبني برامج الإصلاح الإقتصادي في كافة القطاعات الإقتصادية بها(نجاح منصري،٢٠١٦).

ومما سبق يتضح أن هناك تفاوت كبير بين الشريكين الأوربي والعربي في النواحي الإقتصادية والإجتماعية، الأمر الذي يجعل ميزان القوة في صالح الشريك الأوربي. لذلك فإن على الإتحاد الأوربي المبادرة بتقديم الدعم المالي لهذه الدول من خلال برنامج المساعدات (MEDA) ونقل التكنولوجيا اللازمة لضمان تبادل تجاري حر وفعال مع هذه الدول.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الشراكة الأوربية- العربية محل الدراسة تفتقد إلى خاصية التكافؤ والتوازن سواء من حيث الوزن العددي أو الأهمية والخصائص الإقتصادية السابق ذكرها، فكيف تستطيع الدول العربية فرادي في ظل هذه الإختلافات المطروحة أن تتحمل تبعات وشروط وإنعكاسات الشراكة الأوربية.

الجدير بالذكر أن الإختلافات والفروق الإقتصادية السابق ذكرها هي التي شكلت قواعد اللعبة التي أعادت تقسيم العمل الدولي وفقاً لمصالح الدول الكبرى، وهي اللعبة نفسها التي صاغت مواد وقواعد منظمة التجارة العالمية حسب مصالح الدول الأقوى.

٢- الإطار الجغرافي للشراكة الأوربية العربية.

مما لاشك فيه أن الإطار الجغرافي الذي تبنته الإتفاقية للمنطقة المتوسطية لا يرقي إلى المفهوم الجغرافي السليم، حيث يفتقر إلى التجانس في الخصائص التقانية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية لتشكيل تكتل إقليمي واضح المعالم والأسس. كما يشوبه أيضا خللاً واضحاً نتيجة إختلاف القوي المشاركة من حيث الوزن والأهمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لصالح الإتحاد الأوربي.

وتبدو معالم الخلل واضحة، حيث أن الدول العربية التي تقع على جنوب المتوسط ليست كلها أعضاء في مسار برشلونة(ليبيا)، كما أن هناك دول معنية بالعضوية في المسار وليست دول متوسطية ولا يمكن أن يصبح التعاون أوربياً عربياً متوسطياً مالم تؤخذ الدول المستبعدة في الحسبان ومنها ليبيا(محمد محمود الإمام،٢٠٠٠).

٣- المفاوضات والإتفاقيات الثنائية.

إن عملية إدماج الدول العربية الأعضاء في الشراكة لا تتم في إطار تجمع شامل مقابل الإتحاد الأوربي ولكنها تتم على أساس المفاوضات الثنائية وبطريقة إنتقائية لبعض الدول وإهمال البعض الآخر، الأمر الذي يضعف من إمكانية تعاون وثيق بين هذه الدول في مواجهة الطرف الأقوى.

ولكي تكون الشراكة الأوربية– العربية فعالة فعليها أن تبدأ بالإنتقال من الإتفاقيات الثنائية بين كل دولة عربية على حده والمجموعة الأوربية إلى صيغة جماعية بين المجموعة العربية وتمثلها (جامعة الدول العربية) من جهة، والمجموعة الأوربية ويمثلها (الإتحاد الأوربي) من جهة أخرى، أما الإبقاء على التفاوض وعقد الإتفاقيات بصورة ثنائية مع كل دولة عربية، فهذا يؤكد الرغبة الأوربية في إجهاض عملية التكامل العربي.

٤– قواعد المنشأ.

إستخدمت دول الإتحاد قواعد المنشأ الخاصة بالسلع لتحقيق أغراض سياسية من خلال تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية وإضعافها مع دول عربية أخرى، وتعتبر قواعد مبدأ المنشأ من المشاكل التي إتسمت بخاصية المعاملة غير المتساوية من جانب الإتحاد الأوربي للدول العربية الأعضاء في الإتفاقية حيث تم السماح من خلال الإتفاقية لدول المغرب العربي بالتراكم القطري والكلي لقواعد المنشأ فيما بينهما، بينما لا تسمح الإتفاقية لدول المشرق العربي سوى بالتراكم الثنائي مع الإتحاد الأوربي، الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية تحقيق الإتحاد الأوربي للتراكم بخصوص المنشأ مع كل الدول الأعضاء، في حين لا يحق لدول المشرق العربي إلا بالتراكم مع الإتحاد الأوربي مما يضعف من المراكز التنافسية لهذه الدول(*جمال عمورة،٢٠١٣*).

٥– التحديات السياسية والأمنية.

في الحقيقة أن الشراكة الأوربية– العربية لا يمكن أن تتطور بفاعلية وإيجابية ما لم تؤخذ في الإعتبار المشاكل السياسية والأمنية للدول العربية في الحسبان وعلى قائمة هذه المشاكل الصراع العربي الإسرائيلي. وبالرغم من تزايد الدور العربي الداعم للحقوق العربية في الآونة الأخيرة ، إلا أن هذا الدور ليس له من النفوذ والقوة في التأثير على إسرائيل بالمقارنة بالدور الذي تلعبه الولايات المتحدة ، رغم أن أوروبا تمتلك كثيراً من أوراق الضغط الإقتصادي على إسرائيل وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمصالح التجارية بينهما. ففي حالة إستخدام هذه الأوراق بفاعلية من قبل دول الإتحاد فقد ترضخ إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن وبالتالي يسود السلام والإستقرار وهو ما يشكل محوراً أساسياً لنجاح الشراكة الأوربية– العربية(*جعفر عدالة،٢٠١٥*).

٦– الفترة الإنتقائية.

حددت إتفاقية الشراكة الأوربية– العربية فترة إنتقالية من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٠ (١٢ سنة) وهذه الفترة تعتبر غير كافية لتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي في بعض الدول العربية والتي تحتاج لفترة زمنية طويلة عما هو وارد بالإتفاقية ، لذلك يجب على الدول الأوربية بذل

مرونة في تمديد هذه الفترة الإنتقالية. أما بخصوص الدول العربية فعليها أن تتساءل هل توافرت لديها الآلية التي يمكن من خلالها وضع نظام للمراقبة يمكنها بيان تحقيق ما تم الإتفاق علية خلال الفترة المذكورة والتي انتهت بالفعل منذ ١٠ سنوات وقياس الأثر الفعلي للإتفاقية لتقييمها وبيان وما تم تحقيقه حتى عام ٢٠١٨.

٧- الديون الخارجية.

لم تتطرق إتفاقية الشراكة الأوربية-العربية لقضية الديون الخارجية لبعض الدول العربية المشاركة ، وهو الأمر الذي قد يعوق عملية الإصلاح الإقتصادي في هذه الدول في حالة عدم علاج هذه المشكلة والتي تعتبر شرطاً أساسياً لتفعيل الشراكة في المستقبل.

٨- التحديات المرتبطة بالعمالة و الهجرة.

في الوقت الذي تتيح فيه الإتفاقية الحق لرجال الأعمال الأوربيين العمل في الدول العربية ، إلا أنها تحجب هذا الحق عن العمال العرب للعمل في الدول الأوربية وهذا لا يحقق منافع متساوية للشركاء العرب والأوربيين. حيث لا يزال هناك فرق واضح بين مستويات الدخل الأوربي والدخل في الدول العربية الأعضاء في الشراكة وما يترتب على ذلك من إرتفاع البطالة وبخاصة في مصر ودول المغرب العربي. وفي ظل إستبعاد العمالة العربية من الإتفاقية فلا يمكن بناء منطقة تتمتع بالإستقرار السياسي والإقتصادي. ولضمان نجاح الشراكة الأوربية- العربية فلا بد من ضرورة تأهيل العمالة العربية من خلال الهجرة المرتبطة ببرامج التنمية في الدول العربية والتي قد تختلف من دولة عربية لأخرى(*منظمة العمل الدولية،٢٠١٦*).

٩- التدفقات الإستثمارية.

بدون شك أنه من الشروط الأساسية اللازمة لنجاح الشراكة الأوربية- العربية ضرورة زيادة التدفقات المالية للدول العربية المتمثلة في القروض والمنح والمساعدات والإستثمارات المباشرة ، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الأوربية لهذه الدول لتضييق الفجوة التنافسية بين المنتجات الصناعية العربية والأوربية. ومن المتوقع حتى في حالة تدفق بعض الإستثمارات الأوربية للدول العربية أن يتجه معظمها لقطاعات معينة مثل التأمين والمصارف والنفط وبعض الصناعات الإستراتيجية (***Henri Ghesquière,2014***).

١٠- المنافسة الخارجية.

لكي تتمكن المنشآت العربية من المنافسة خارجياً لابد وأن تأخذ في إعتبارها عدة نقاط تتمثل في نوعية المنتج، التكنولوجيا، التسويق، إدارة الموارد البشرية، نظام المعلومات عن الأسواق وفي حالة الإندماج الإقتصادي مع الشركاء الأوربيين فإن الدول العربية ستواجه مشكلة تحقيق الجودة النوعية الصناعية المطلوبة التي تشترطها الإتفاقية في حالة التصدير لدول الإتحاد الأوربي، وهو الأمر الذي يحد من قدرتها على المنافسة الخارجية نظراً لحاجتها إلى فترة إنتقالية طويلة عن تلك الفترة التي انتهت بالفعل منذ عام ٢٠١٠ كما هو محدد بالإتفاقية للعمل على إعادة هيكلة صناعاتها المحلية بما يتواكب مع إحتياجات الأسواق العالمية(*السبعاوي يوسف ابراهيم،٢٠١٥*).

١١- ضآلة التبادل التجاري في ظل الإتفاقية.

يعتبر التبادل التجاري في إطار الشراكة الأوربية- العربية محدوداً بالمقارنة بالتكاليف التي ستتحملها الدول العربية وذلك للعوامل التالية(*شفيق الأخرس،٢٠١٣*):-

- تنص الإتفاقية على التفرقة بين الصادرات الصناعية والصادرات الزراعية العربية في المعاملة المختلفة وهو الأمر الذي يحد من مزايا نفاذ السلع العربية بدون قيود إلى السوق الأوروبية وذلك بسبب السياسة الزراعية الأوربية المشتركة.
- تعتبر الرسوم الجمركية المطبقة حالياً على واردات الإتحاد الأوربي من السلع الصناعية العربية منخفضة جداً (٦% تقريبا) وذلك نتيجة لدورات المفاوضات التجارية منذ نشأة الجات إلى الوقت الحاضر.
- هناك صادرات صناعية من الدول العربية إلى الإتحاد الأوربي معفاة حالياً من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يلتزم به الإتحاد الأوربي،وبالتالي فإن إتفاقات الشراكة لا تضيف منافع بالنسبة لهذه السلع.

ومن الضروري الإشارة إلى أن إستثناء المنتجات الزراعية لم يعد أمراً مقبولاً وبخاصة بعد شمولها في جولة أورجواي كجزء من منظمة التجارة العالمية، لذلك فعلي الإتحاد الأوربي دمج الزراعة في إطار الإتفاقية بشكل يفي بمصالح الأطراف المشاركة(***Sahar Tohmay, Nehal El Megharbel,2007***).

١٢- تحديات تتعلق بالعائدات المالية.

بدون شك أن الدول العربية سوف تفقد مورداً مالياً هاماً نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الصناعية الأوربية، الأمر الذي يترتب علية عجز شديد في الموازنات العامة في ظل الإتفاقية. وتشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات بصفة عامة والواردات من دول الإتحاد الأوربي بصفة خاصة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية وكذلك نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لها.

حيث بلغت قيمة الإيرادات الجمركية على الواردات من دول الإتحاد الأوربي عام ٢٠١٨ بالنسبة لكل من الجزائر ولبنان ومصر والمغرب حوالي ٣٢٨٥ ، ٤٢٩٠، ٢٠٤٣، ١٠٢٦ مليون دولار على الترتيب. كما ساهمت هذه الإيرادات الجمركية بحوالي ١.٩% ، ٧.٥% ، ٠٨٩ ، ٠.٨٧ من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر ولبنان ومصر والمغرب على الترتيب.

وفيما يتعلق بنسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من دول الإتحاد الأوربي فقد بلغت في تونس حوالي ٢١.٧% وفي الجزائر حوالي ١٥.٢% وفي المغرب حوالي ٩.٢% وفي مصر حوالي ٦.٨% وفي لبنان حوالي ٣٦.٧% وفي الأردن حوالي ١٥.٢% وفي سوريا حوالي ٦.٨% من مجموع الإيرادات. وقد ساهمت هذه الرسوم الجمركية بحوالي ١٥.٨% ، ١٠.٥% ، ١٠.٣% ، ٨% من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن والمغرب وتونس والجزائر على الترتيب خلال هذه الفترة.

وبدون شك أن إلغاء هذه الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات من دول الإتحاد الأوربي ستترتب علية آثاراً سلبية تتمثل في زيادة العجز في الموازنات العامة لهذه الدول، وبالتالي فإنها قد تؤدى إلى زيادة الفجوة في الميزان التجاري بسبب زيادة واردات هذه الدول بشكل كبير مما يؤدي إلى العجز الشديد في الموازين التجارية لهذه الدول. وتجدر الإشارة إلى أن إستبدال العائدات الجمركية بعائدات أخري مثل رفع الضرائب والأسعار من شأنه أن يولد مشاكل إجتماعية قد تؤدي إلى نتائج سلبيه(مراد خروبي،٢٠١٥).

١٣- المساعدات المالية.

إستطاعت المجموعة الأوربية في يونيو ١٩٩٥ إستحداث آداه مالية جديدة لدعم وتعزيز النظام الأوربي المتوسطي، حيث تعد هذه الآداه بمثابة صندوق تعاون مالي (MEDA) يمكن من خلاله توفير مساعدات للدول التي قد تنضم للإتفاقية لدعم وتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي بها والتغلب على الصعوبات المالية التي قد تترتب على إقامة منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوربي.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة هذا الصندوق بلغت حوالي ٢٤٦٨٥ مليون وحدة نقد أوربية (إيكو) للفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٢ ، حيث يخصص من هذه القيمة حوالي ١٣٤٣٥ مليون وحدة نقد أوربية لبرنامج المساعدات المالية والمنح خلال ١٩٩٦- ٢٠١٢ (MEDA) والذي تم إقرار تنظيمه في يوليو ١٩٩٦، وهذا ما يمثل حوالي ٧٣% من حجم التعاون المالي الإجمالي مع الدول المتوسطية (*Commission on the European communities,2013*).

أما برنامج المعونة والتعاون الثنائي (MEDA2) فيقترح زيادة المبلغ حتى ٣٥٣٥٠ مليون وحدة نقد أوروبي (٢٠١٢-٢٠٢٠) مع إجراء إصلاح مؤسسي بإنشاء وكالة المساعدة الأوربية في إطار برنامج الإصلاحات الداخلية باللجنة الأوربية بهدف رفع نسبة التنفيذ(*نصير العرباوي،٢٠١٦*).

وهذه المساعدات المالية تم إستحداثها لتحل محل البروتوكولات المالية الثنائية التي كانت تمنح من قبل في ظل الإتفاقيات التفضيلية السابقة. والجدير بالذكر هنا أن ما تحقق من مدفوعات فعلية حتى عام ٢٠١٢ بلغ حوالي ٥٤% من الإلتزامات (٧٢٤٩ مليون وحدة نقد أوربية) والباقي مازال في إطار الوعود والتعهدات (*ناصر السعدي،٢٠١٣*).

كما أن بنك الإستثمار الأوربي إستطاع عام ٢٠٠٩ تأمين مبالغ مالية مماثلة في شكل قروض تصل إلى حوالي ٥.٢ مليار ايكو لدعم بعض المشروعات التنموية في دول المتوسط من أجل تحقيق الغرض نفسه. هذا بالإضافة إلى إمكانية تأمين مساعدات مالية أخرى عن طريق التعاون الثنائي بين المجموعة الأوربية ودول البحر المتوسط(*بشارة خضرة،٢٠١٠*).

وفي ضوء ما سبق فإن السؤال المطروح ، إلى أي مدي إستفادت الدول العربية التي إنضمت إلي إتفاقية الشراكة الأوربية- العربية من فرص ومشروعات هذا البرنامج المالي؟ بدون شك أن نصيب الفرد في الدول المتوسطية من إجمالي المساعدات الأوربية يقل عن نصيب الفرد في شرق أوربا بحوالي تسعة أضعافه، وهذا فارق كبير لأن الإهتمام الأوربي ينصب حالياً تجاه دول شرق أوربا التي انضمت مؤخراً للوحدة الأوربية.

كما يلاحظ أن هذا الدعم المالي الذي يوفره الإتحاد الأوربي مازال غير كافياً لنجاح الشراكة وتغطية تكاليف الفترة الإنتقالية وما ترتب عليها من تغييرات إقتصادية واجتماعية سواء فيما يتعلق بتأهيل القطاع الصناعي أو تنمية الموارد البشرية أو تحديث المؤسسات أو نقل التكنولوجيا. وهو الأمر الذي يتطلب معونات مالية وتقنية كبيرة تتجاوز ما هو متاح حالياً لهذه الدول والتي لا تغطي سوي جزء محدود من إحتياجاتها المالية الفعلية. بجانب ما سبق فإن هذه المساعدات المالية غالباً ما تعتمد على مؤشرات معينة مثل كفاءة الأداء الإقتصادي، القدرة

الإستيعابية، كفاءة إستخدام وتوظيف المساعدات، وعدد السكان وهذه المؤشرات أو المعايير قد لا تكون ملائمة وليست في صالح بعض الدول العربية مثل لبنان التي تعتبر من أقل دول المنطقة في تعداد السكان (٦.٩ مليون نسمة).

الجزء الثالث : الآثار الإقتصادية المترتبة على الشراكة الأوربية – العربية.

بدون شك أن التحليل الموضوعي للشراكة الأوربية– العربية يشير إلى أن هذه الشراكة شأنها مثل أي حدث إقتصادي له جوانب إيجابية وأخرى سلبية. لذلك فإن تقييم الآثار المترتبة على الشراكة الأوربية العربية بشكل موضوعي يستلزم دراسة الأبعاد المختلفة للإتفاقية مع الأخذ في الإعتبار الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في الدول الأعضاء الموقعة على الإتفاقية بهدف تعظيم الآثار الإيجابية والحد من الأثار السلبية المترتبة عليها.

- الآثار الإيجابية للشراكة الأوربية– العربية وتتمثل فيما يلي(زعفران، حافظ،٢٠١٤):-

- ضمان حصول الدول العربية الأعضاء في الشراكة على المنح والمساعدات المالية والفنية من الإتحاد الأوربي.
- تساهم الشراكة الأوربية– العربية في زيادة الدخل السياحي في بعض الدول العربية مثل مصر، تونس، الأردن. وذلك من خلال دعم الإتحاد الأوربي للمشروعات السياحية وتطوير قدرتها التنافسية في ضوء التسهيلات المتعلقة بمجال التعاون السياحي المشار إليه بالإتفاقية.
- تؤدى الشراكة إلي زيادة الناتج المحلى الإجمالي لبعض الدول العربية نتيجة زيادة القدرة التنافسية بما يتمشى مع المعايير والمواصفات والمقاييس الدولية.
- تؤدى الشراكة الأوربية– العربية إلي فتح أسواق دول الإتحاد الأوربي أمام المنتجات العربية، الأمر الذي يؤدى إلي جذب المزيد من الإستثمارات وخلق فرص عمل جديدة بما يؤدى إلي إرتفاع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية للدولة العربية.
- تساعد الشراكة الأوربية– العربية على نقل التكنولوجيا المتقدمة للدولة العربية.
- تساعد الشراكة الأوربية– العربية على سرعة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية من خلال تحديث العمليات الإنتاجية وإعادة النظر في القوانين الحالية.

- تؤدى الشراكة الأوربية- العربية إلي تدعيم المنافسة المحلية لبعض الصناعات في الدول العربية من خلال قدرة هذه الدول على التصدير في ظل المنافسة الخارجية لدول الإتحاد الأوربي.
- تؤدى الشراكة الأوربية- العربية في إطار التبادل التجاري إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع موضوع التبادل، وهذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد وبخاصة بعد إقامة منطقة التجارة الحرة عام ٢٠١٠ (*Hoekman,B and S.Djankov,2010*).
- بالإضافة إلى أن الشراكة الأوربية- العربية تتيح للدول العربية إمكانية الإندماج في الإقتصاد العالمي في إطار الإتفاقيات الإقليمية والدولية.
- تساعد الشراكة الأوربية- العربية على تعزيز دور الإتحاد العربي في تحقيق التوازن الدولي على الصعيد السياسي، بما يؤدى إلى حماية الأمن القومي العربي، حيث لا يمكن إحداث تقدم إقتصادي وتنمية شاملة بدون إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط.

- الآثار السلبية للشراكة الأوربية- العربية وتتمثل فيما يلي(مهدي شحادة،٢٠٠٩):-

- عدم التحرير الكامل للزراعة في الدول العربية قد يؤثر على مجال التصنيع الزراعي الذي يعتبر من الصناعات الحديثة في الدول العربية، الأمر الذي يعرض صادرات الدول العربية في المستقبل لأضرار بالغة.
- من الأثار السلبية المترتبة على الشراكة الأوربية- العربية شمولها على الصناعات التحويلية فقط وليس منتجات الصناعات الإستخراجية، الأمر الذي يعنى صعوبة تطوير هذه الصناعات التحويلية بالدول العربية لأنها في حاجة ماسة لحمايتها، وقد يترتب على ذلك إرتفاع معدلات البطالة في هذه الصناعات.
- صعوبة إندماج الإقتصاديات العربية مع الإقتصاديات العالمية ولاسيما الإتحاد الأوربي، وهو الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للدول العربية نظراً لما تتطلبه الشراكة من شروط تتعلق بالكفاءة والنوعية في الإنتاج مما يعرضها لمنافسة شديدة غير مؤهلة لها.

- القيود والرقابة الشديدة التي تفرضها دول الإتحاد الأوربي على الهجرة من الدول العربية، قد تكون من نتائجها إتساع الفجوة بين الدخل الفردي في أوروبا والدول العربية وزيادة معدلات البطالة في الدول العربية.
- ضآلة المساعدات المالية إلي يقدمها الإتحاد الأوربي للدول العربية الأعضاء في الشراكة، الأمر الذي يترتب علية عرقلة التنمية الإقتصادية بها.
- حصول الدول العربية على نسبة محدودة للغاية من الإستثمارات الأوربية نتيجة توجيه الجزء الأكبر من هذه الإستثمارات إلي دول شرق أوروبا التي انضمت مؤخراً للإتحاد الأوربي.
- تؤدى الشراكة الأوربية– العربية إلي الحد من المزايا التي حصلت عليها بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول العربية الأخرى التي ترغب في الإنضمام لعضوية المنظمة وذلك من خلال خلق فجوة تنافسية غير متكافئة بين دول الإتحاد الأوربي والدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- عدم إعطاء القطاع الصناعي في الدول العربية الفرصة الكافية من الوقت لإعادة هيكلته بما يتمشى مع ظروف الشراكة تحقيقا لمناخ تنافسي مناسب من خلال إعادة تأهيل القطاع الصناعي وتنميته في الدول العربية.
- للشراكة الأوربية– العربية تأثيرات سلبية تتمثل في إنخفاض الإيرادات الجمركية مما يترتب عليه زيادة العجز في الموازنات العامة لبعض الدول العربية.
- من الأثار السلبية المترتبة على إلغاء التعريفات الجمركية على واردات الدول العربية من السلع الصناعية الأوربية زيادة العجز في الموازين التجارية للدول العربية الأعضاء في الشراكة والتي تعانى من عجز مستمر نتيجة زيادة واردتها من السلع الصناعية الأوربية.
- بالإضافة إلي أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيؤدى إلي إرتفاع مستوى الإستهلاك الكلى وتحول المستهلكين لشراء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية وهو ما يعرض الصناعة المحلية للمنافسة.
- تؤثر الشراكة الأوربية– العربية سلبياً على التكامل الإقتصادي العربي نتيجة تجانس الإنتاج في الدول العربية وهو ما يترتب علية تنافسية المنتجات

العربية في الخارج وليس التكامل بينها، بالإضافة إلي غياب التفاوض العربي الجماعي مع الإتحاد الأوربي نتيجة ضعف الإرادة السياسية لهذه الدول وعدم التنسيق والتعاون الإقتصادي فيما بينها(*شفيق الأخرس،٢٠١٣، هيثم جعفر،٢٠٠٦*).

الجزء الرابع : نتائج وتوصيات البحث.

أظهرت نتائج البحث من خلال تحليل الأبعاد الإقتصادية المختلفة لإتفاقية الشراكة الأوربية-العربية وما يرتبط بها من تحديات بالغة، أن هذه الشراكة ليست في صالح الدول العربية وذلك نظراً للتفاوت الكبير في النواحي الإقتصادية والسياسة الإجتماعية بين الشريكين الأوربي والعربي، حيث أن الشراكة تتمثل في التقاء مصالح طرفين من أجل تحقيق هدف مشترك وفي إطار شروط وضوابط معينة مع عدم الإخلال بخاصيتي التوازن والتكافؤ.

ومن خلال تحليل الفروق الإقتصادية والإجتماعية بين الشريكين الأوربي والعربي بالإعتماد على بعض المؤشرات الإقتصادية مثل عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو والإستثمار ومتوسط الدخل الفردي ومعدلات التضخم والبطالة ونسبة العجز في الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي، تبين أن هناك تباين كبير في هذه المؤشرات ليست في صالح الدول العربية الموقعة على الإتفاقية، وهو الأمر الذي يعني الإخلال بشروط الشراكة وضوابطها.

أما بالنسبة للإتفاقيات الموقعة مع بعض الدول العربية (تونس والجزائر والمغرب ومصر والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا)، فإنها لا تمثل شراكه بل تعتبر بمثابة إتفاق بين طرفين مختلفي القوي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهذا ما يؤكد إستمرارية هذه الدول في مطالبتها بالحصول على تعويضات مالية عن الخسائر والأضرار التي لحقت ببعض القطاعات الإقتصادية بها وذلك بغرض سد جزء من الفجوة الإقتصادية بين الطرفين.

كما أوضحت نتائج البحث أن الإطار الجغرافي للشراكة الأوربية المتوسطية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة لا يرقي للمفهوم الجغرافي السليم وذلك نظراً لإستبعاد بعض الدول التي تقع على جنوب المتوسط(ليبيا) من العضوية في هذه الشراكة، بالإضافة إلى عدم التجانس بين الشركاء في الخصائص المعروفة لتشكيل تكتل إقليمي واضح المعالم.

بجانب ذلك أظهرت النتائج أيضاً عدم التوازن في المفاوضات حيث أن الدول العربية تتفاوض بصورة فردية مقابل الإتحاد الأوربي في صورة جماعية، وهو ما يعني أن هناك طرفاً قوياً يواجه طرفاً ضعيفاً.

كما أن المساعدات المالية التي قدمها الإتحاد الأوربي لهذه الدول تعتبر ضئيلة وغير كافية لنجاح الشراكة نظراً لأن التكاليف المترتبة على الفترة الإنتقالية لتأهيل القطاعات الصناعية وتنمية الموارد البشرية وتحديث المؤسسات في الدول العربية تعتبر مرتفعة بالمقارنة بهذه المساعدات المالية.

هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى الناجمه عن تطبيق الإتفاقية والتي من أهمها عرقلة مسيرة التكامل الإقتصادي العربي وفقدان جزء كبير من الموارد المالية للدول العربية الأعضاء في الشراكة نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية الأوربية، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز في الموازنات العامة لهذه الدول وزيادة العجز في موازينها التجارية نظراً لزيادة وارداتها من دول الإتحاد الأوربي عن صادراتها لها.

وفي ضوء ما سبق فإن نجاح أو فشل هذه الشراكة الأوروبية- العربية سوف يتوقف على أحد البديلين التاليين:-

أ - البديل الأول.

ويفترض أن الشراكة الأوربية- العربية من شأنها تعزيز فرص التنمية الإقتصادية في الدول العربية الأعضاء من خلال تحديث الهياكل الإنتاجية والنهوض بالإستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية والصناعية ونموها بصورة ملموسة.

ب - البديل الثاني.

ويفترض عدم الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التحديث الإنتاجي والإعتماد بشكل أساسي على الإستيراد في ظل تزايد الإستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حده الأزمة الإقتصادية وتراجع معدلات التنمية في الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوروبية.

وفي حالة تبني البديل الأول فإن نجاح الشراكة الأوربية- العربية يتطلب العمل على إعادة النظر في تحديث الهياكل الإقتصادية للإنتقال إلى مرحلة جديدة من الإنتاج القومي تعتمد على دعم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية وبصفة خاصة المتوسطة والصغيرة، وهو الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود لمواصلة الإصلاحات الإقتصادية وإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأوروبية.

كما يتوقف نجاح الشراكة الأوروبية- العربية على عدة إعتبارات أخرى من أهمها:-

- مدي نجاح الدول العربية في إرساء نموذج شامل لبرامج إعادة هيكلة إقتصادياتها.

- زيادة حجم الصادرات العربية للخارج والحد من الواردات.
- الإستمرار في تعزيز التعاون العربي- العربي.
- قدرة المؤسسات الإقتصادية العربية على المنافسة من خلال إستفادتها من المساعدات الأوربية وذلك لإثبات قدرتها على الإستمرار والإبتكار وحسن الأداء.
- تقليل أعباء الدين الخارجي، لما له من أثار سلبية على الإستثمار والنمو الإقتصادي.
- تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي الشاملة لدعم العمالة وذوي الدخول المنخفضة.
- تحفيز وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- خلق فرص عمل إضافية للتغلب علي البطالة.
- ضرورة العمل على زيادة معدلات النمو والإستثمار والإدخار.
- مدي الشفافية في المعلومات المتاحة عن الشراكة الأوربية- العربية وذلك لتوعية المواطن العربي بالصعوبات والتحديات التي تعتري تفعيل الشراكة بين الطرفين الأوربي والعربي لتهيئة الفرصة للمساهمة الفعالة في تقديم حلول لهذه الصعوبات.
- أهمية التنسيق بين الدول العربية الموقعة على الإتفاقية من خلال بيان وتوضيح المشاكل التي تعرضت لها هذه الدول أثناء فترة المفاوضات حتى الموافقة على الإتفاقية والإستفادة من خبراتها وتجاربها للدول العربية الأخرى الراغبة في الانضمام مستقبلاً.

ونظراً لأن الدول العربية الموقعة على إتفاقية الشراكة الأوربية- العربية تعول أهمية كبيرة على هذه الإتفاقية، فإنه ينبغي على الإتحاد الأوروبي ضرورة السعي نحو تحقيق شراكه فعالة تكون بمثابة تحالف من أجل التنمية المشتركة في إطار من التطور والتحديث وذلك من خلال ما يلي:-

- توسيع إطار الشراكة الأوربية- العربية بحيث تضم منطقة تجارة حرة بالكامل وليست تجارة جزئية (تبادل تجاري فقط).

- ضرورة العمل على تضييق الفجوة الإقتصادية بين الشريكين الأوربي والعربي من خلال مساهمة الإتحاد الأوروبي في معالجة المعضلات الإقتصادية التي تعاني منها الدول العربية الأعضاء في الشراكة.
- إعادة النظر في تمديد الفترة الإنتقالية لمدة أخرى كافية تسمح للدول العربية الأعضاء بإعادة هيكلة إقتصادياتها بصورة ملائمة.
- المساهمة الأوربية في تخفيف الديون الخارجية للدول العربية الأعضاء في الشراكة.
- زيادة المعونات والمساعدات الفنية والمالية لمساعدة الدول العربية على البحث والتطوير وتعزيز فرص التنمية بها وذلك تعويضاً لها عن الأضرار السلبية الناجمة عن تطبيق الإتفاقية.
- ضرورة أن تشتمل الشراكة الأوربية– العربية على حرية العمل ورأس المال وذلك من خلال تشجيع الهجرة العربية إلى الدول الأوربية وحل مشاكل المهاجرين بها.

المراجع:

١. أحمد إدريس: الشراكة الأورو متوسطية نظرة تقييميه، إصدارات الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، تونس، ٢٠١٥.

٢. بشارة خضرة: أوروبا من أجل المتوسط ، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس ١٩٩٥-٢٠٠٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،٢٠١٠.

٣. جعفر عدالة: تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد ١٩، ٢٠١٥.

٤. جمال الدين بيومي: التعاون مع الإتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عولمة الإقتصاد والإدارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٥. جمال عمورة: دراسة تحليلية وتقيميه لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

٦. زايرى بلقاسم ، دربال عبد القادر: تأثير منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة، العدد السابع والعشرين، ربيع ٢٠١٢.

٧. زعفران، حافظ: التجربة التونسية مع إتفاقية الشراكة الأوروبية، بحث مقدم إلى ندوة إتفاقية الشراكة الأوروبية- الأردنية: شراكة في التنمية، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني، عمان،٢٠١٤.

٨. السبعاوي يوسف إبراهيم: الصعوبات التي تواجه إتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، حالة مصر والمغرب، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥.

٩. شفيق الأخرس: المرتكزات الرئيسية لمفهوم الشراكة العربية الأوربية، شراكة تبادل تجاري أم تعاون تنموي، في: الشراكة العربية الأوربية (تجارب قطرية) ، غرفة تجارة دمشق،٢٠١٣.

١٠. صالح نصولى وآخرون: إستراتيجية الإتحاد الأوربي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط ، مجلة التمويل والتنمية ،سبتمبر ٢٠٠٩.

١١. صالحي سلمى: دراسة تقييميه لواقع الشراكة الإقتصادية الأورو متوسطية حالة: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر، مجلة العلوم التجارية، المجلد ١٤ العدد ١٩ ، الجزائر، ٢٠١٥.

١٢. عبد الجليل هويدي: إنعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، ٢٠١٤.

١٣. عبد المجيد قدي: التكامل الإقتصادي العربي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،٢٠١٥.
١٤. عزت قناوي: التكتلات الاقتصادية العالمية بين النظرية والتطبيق، دار العلم للنشر ، الفيوم ، مصر،٢٠٠٥.
١٥. عماد الدين المزينى: أثر إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على إقتصاديات الدول العربية ،رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ٢٠٠٦.
١٦. فاديه محمد عبد السلام، جمال مظلوم: الشراكة المصرية الأوربية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المجالس النوعية، مجلس بحوث العلوم الإقتصادية ،الندوة العلمية عن "الشراكة المصرية الأوربية". القاهرة ٢١ أبريل ٢٠٠٢ .
١٧. فاطمة الزهراء رقايقية: الشراكة الأورو متوسطية وتحدياتها،دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٥.
١٨. فيروز سلطاني: دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر وإتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية)، ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة ، ٢٠١٣.
١٩. مبارك أحمد عبدالكريم: إتفاقية المشاركة الأوربية وأثارها على الصناعة العربية، رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ٢٠١٤.
٢٠. محمد الأطرش: حول التوحيد الإقتصادي العربي والشراكة الأوربية المتوسطية، في: الشراكة العربية الأوربية، غرفة تجارة دمشق، ٢٠١٣.
٢١. محمد الحسن علاوي: إتفاقيات الشراكة الأورو عربية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد ١٦ ، ٢٠١٤.
٢٢. محمد محمود الإمام: الشراكة الإقتصادية العربية الأوربية مع إشارة خاصة إلي مصر وتونس، في: الشراكة الإقتصادية العربية الأوربية تجارب وتوقعات،تحرير مهدي الحافظ ،القاهرة ٢٠٠٠ .
٢٣. مراد خروبي: الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة الجزائر ومصر، دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتبه، الجزائر،٢٠١٥.
٢٤. معهد التخطيط القومي: التعاون الإقتصادي المصري الدولي(دراسة بعض حالات الشراكة)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٠ ، يناير ٢٠٠١.
٢٥. منظمة العمل الدولية: إتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية ومنطقة التجارة الحرة الاورو متوسطية: مقاربة عالمية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الإقتصادية والإجتماعية ،٢٠١٦.

٢٦. مهدي الحافظ: الشراكة الإقتصادية العربية الأوربية–تجارب وتوقعات، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة ٢٠٠٠.
٢٧. مهدي شحادة: العرب بين مطرقة المتوسطية وسندان الأوسطية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ،٢٠٠٩.
٢٨. ناصر السعدي: مسار برشلونة: إتفاق الشراكة الأوربية وإقتصاد الخوف، في: الشراكة العربية الأوربية (تجارب قطرية) غرفة تجارة دمشق،٢٠١٣.
٢٩. نجاح منصري: أثر الشراكة الاورو متوسطية على التجارة العربية البينية، دكتوراه العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكره، ٢٠١٦.
٣٠. نصير العرباوي: مستقبل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد١٧ سبتمبر ٢٠١٦.
٣١. هيثم جعفر:مستقبل التعاون بين سوريا والإتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية– المتوسطية، دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٦.
٣٢. وزارة الخارجية المصرية: المشاركة المصرية الأوربية، تقديم ملفات الإتفاق، تقرير متابعة (٢٠)، وحدة المشاركة المصرية الأوربية، القاهرة، ٧ أغسطس ٢٠٠٠.
33. Arisan ،Nilgun(2013).“The Possible Impact of Euro-Mediterranean Partnership on the Economic Cooperation in the Region” ،paper presented to the “Conference on Regional Economic Cooperation in the Mediterranean” Amman ،July .
34. Barcelona adopted at the Euro-Mediterranean conference(1995). final revision 2 rev. 27.28 November.
35. Berndt ،Helmuth(2009). “Implication of the Eu-Jordan Association Agreement on selected Economic Sectors in Jordan" ،paper presented in the seminar on “the Effects of Eu-Jordanian Partnership on the Main Economic Sectors in Jordan” ،Amman ،Feb.
36. Chaffour, J,(2014). “The Impact of the Euro on Mediterranean partner Countries” Euro paper , No. 37, The European Commission.
37. Commission on the European communities(2013). Proposal for a decision of the Council and the Commission on the Conclusion of a Euro-Mediterranean Agreement establishing of association between the European Communities and their Member States, Brussels, 4105; com (112).

38. **Euro stat (2015). EU and Mediterranean Partners, salid trade links, statistics in - Focus, Euro stat ,July.**
39. **Euro−Mediterranean partnership(2011). European Commission, March.**
40. **Henri Ghesquière(2014).Impact of European Union Association Agreements on Mediterranean Countries, IMˇ working paper, August..**
41. **Hoekman,B and S.Djankov(2010).The European Union's Mediterranean Free trade Initiative, world Economy.**
42. **I.M.F,Direction of trade statistics(2007-2017). year Book (quarterly) – statistics series, Different volume, Washington.**
43. **Patricia Augier and Michel Gazioriek (2014). Trade Liberalization between the southern Mediterranean and the EU, The second impact , Conference FEMISE, Marselia.**
44. **Sahar Tohmay, Nehal El Megharbel(2007).Prospects for processed Agricultural Commodities in the Egypt-EU Partnership Agreements, ECES.**
45. **Thomas.Rutherford (2006).Morocco's Free Trade Agreements, with the European Community: A Quantitative Assessment, W.B, Policy Research Working, papers, 1273.**
46. **UN,ESCWA(2009).EURO-Mediterranean Partnership Agreements: 29-A critical Assessment, 42, Jan.**

ملحق الدراسة

جدول رقم (١): المؤشرات الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر عام ٢٠١٨

بيان الدولة	السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو للناتج المحلي	معدل التضخم	معدل البطالة	% العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي
ألمانيا	٨٢.٧	٤٠٢٩.٨	٢.٦	٣.١	٣.٤	١.٨-
فرنسا	٦٩.٣	٢٧٩٤.٤	١.٧	٢.١	٩.١	٢.٨ -
انجلترا	٦٤.٣	٢٨٠٨.٧	٢.٤	١.٩	٧.٤	٢.٩-
إيطاليا	٦٠.٨	٢٠٨٦.٥	٠.٨	٣.٠	١٠.٦	٣.٠ -
أسبانيا	٤٨.٣	١٤٣٧.٨	٢.٤	٤.٢	١٣.٤	٢.٧ -
هولندا	١٨.٨	٩٠٩.٣	٢.٦	٢.٨	٨.٤	١.٨ -
البرتغال	١٢.٩	٢٣٨.٥	٢.٤	٢.٧	٦.٣	٢.٤ -
بلجيكا	١١.٨	٥٣٦.٦	١.٥	٢.٩	٩.٣	٢.٦ -
فنلندا	٥.٩	٢٧٦.٧	٢.٧	٢.٨	٨.٧	٠.٩ -
الدنمارك	٥.٨	٣٥٤.١	١.٨	٢.٩	٩.٧	٠.٥ -
لوكسمبورج	٠.٧	٦٨.٧	٣.١	٢.٥	٣.٣	٠.٧ -
اليونان	١٢.٦	٢١٨.٥	١.٩	٤.٧	٧.٦	٣.٢ -
السويد	٩.٩	٥٥٤.٣	٢.٢	٢.٩	٦.٧	٢.١ -
ايرلندا	٤.٩	٣٦٦.٣	٨.٢	٢.٧	٩.٤	٠.٨ -
النمسا	٨.٩	٤٥٩.٢	٢.٤	٢.٦	٦.٢	٢.٥ -
المجموع	٤١٧.٤	١٧١٣٩.٤	٣.٧	٢.١	٨.٢	٢.٠ -

Source : Eurostat , statistical office of the European Union (2017-2019) ,See also : International financial statistics , and OECD Economic out look 2019.

جدول رقم (٢) : المؤشرات الاقتصادية للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية عام ٢٠١٨

بيان الدولة	السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو للناتج المحلي	معدل التضخم السنوي	معدل البطالة	العجز أو الفائض في الموازنة العامة بالمليون دولار	% العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
تونس	١١.٧	٣٩.٨	٤.٦	٣.٧	١٥.٥	– ١.٥٠٤	– ٣.٨
الجزائر	٤٢.٢	١٧٣.٧	٢.٥	٥.٧	١١.٧	– ١٥.٣٨٣	– ٨.٦
المغرب	٣٥.٥	١١٧.٩	٣.٨	١.٦	٩.٨	– ٤.٧٨٩	– ٤.١
مصر	٩٧.٢	٢٥٠.٨	٤.٩	٢.٦	٩.٩	– ٢٠.٩٣٨	– ٨.٤
الأردن	٩.٨	٤٢.٣	٢.٧	٤.٨	١٨.٧	– ١.١٢٤	– ٢.٧
لبنان	٦.٩	٥٦.٦	٢.١	٤.٥	٦.٢	– ٥.٥٨٧	– ١٠,١
سوريا	١٨.٣	٤٠.٥	٢.٤	٧.٣	٤٨.٠	– ١١.٥٩٦	– ٢٩.٠٢
الإجمالي	٢٢١.٦	٧٢١.٦	٣.٥	٤.٣	١٧.٤	– ١٠.٠٤	– ٨.٢٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٩، أيضا : البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨.

جدول رقم (٣): توزيع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية على القطاعات المختلفة عام ٢٠١٨

بيـان الدولـة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	الزراعة %	الصناعة %	صناعة تحويلية %	خدمات %
تونس	٣٩.٨	١٠.٤	١٦.٩	١٣.٥	٥٩.٢
الجزائر	١٧٣.٧	١٢.٤	٢٦.٣	٤.٣	٥٧.٠
المغرب	١١٧.٩	١٢.٣	١٨.٠	١٥.٧	٥٤.٠
مصر	٢٥٠.٨	١١.٢	٢٧.١	١٦.٣	٤٥.٤
الأردن	٤٢.٣	٥.٦	٢١.١	١٩.٠	٥٤.٣
لبنان	٥٦.٦	٢.٩	٩.٠	٨.٦	٧٩.٥
سوريا	٤٠.٥	٣٦.٣	١٨.٩	٩.٦	٣٥.٢
الإجمالي	٧٢١.٦	١٢.٧	١٩.٦	١٢.٥	٥٥.٢

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٨ وأيضاً :التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٩

جدول رقم (٤): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية خلال الفترة من ٢٠١٣- ٢٠١٨ (بالمليون دولار)

السنـة بيان بالـدول	٢٠١٣	٢٠١٦	٢٠١٨	متوسط الفترة ٢٠١٣-٢٠١٠	متوسط الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
العالم	٦٣١.٠٦٨	١١٧٥.٠٤٩	١٣٧٠.٧٦٤	٥٦٨.١٤٥	١٢٧٢.٩٠٦
الدول المتقدمة	٤٠٣.٤٦٢	٩٢٩.٨١٨	١٠٠٥.١٧٨	٣٢٤.٥٦٧	٩٩٦.٤٥٥
الدول النامية	٢٢٧.٦٠٦	٢٤٥.٢٣١	٣٦٥.٥٨٦	٢٤٣.٥٧٨	٢٧٦.٤٥١
تونس	٣٧٨.٢	٤٢٧.٣	٩٨٨.٩	٢٨٧.٢	٧٠٧.٥
الجزائر	٦١٤.٩	١٢١٣.٥	١٥٠٦.٣	٤٢٧.٩	١٣٥٩.٥
المغرب	١٧٨٦.٤	٢٨٦٤.٧	٣٦٢٦.٤	٨٧٠.٤	٣٢٤٥.٠
مصر	٢٣١٥.٣	٥٣٢٠.٧	٦٧٩٧.٦	٩٥٨.٤	٦٠٥٨.٥
الأردن	٣٢٧.٦	٦١٨.٣	٩٤٩.٨	٣١٢.٦	٧٨٣.٥
لبنان	٧١٢.٤	١٧٤٨.٦	٢٦٣٢.٤	٤١٤.٨	٢١٩٠.٠
سوريا	٢٨١.٣	٤٢٧.٣	٨٠٤.٧	١٢٨.٣	٧٦٤.١
الإجمالي	٦٤١٦.١	١٢٦٢٠.٤	١٧٣٠٥.١	٣٣٩٩.٦	١٥١٠٨.١

Source : UN , World Investment Report 2010-2019

وأيضا: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧-٢٠١٩

جدول رقم (٥): تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية في عام ٢٠١٧

(بالمليون دولار)

بيـان الدولـة	صافي تدفقات رأس المال الخاص	الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفقات المحافظ الاستثمارية		إقراض البنك وإقراض التجارة
			السندات	الأسهم	
تونس	٧٨٩.٣	٨٢٧.٢	٢٩٦	٥٩	٢١٥
الجزائر	١٥٨٦ –	١٣٢٩.٤	٦٨	٤٤	١٨٢٤ –
المغرب	٢١٨ –	٢٩١٤.٣	٣٥ –	٢٢٧	١٩٢ –
مصر	١٩٥٨.٧	٥٧١٢.٤	٢٣٩	٨٦٠	٣١٧ –
الأردن	٢١٢.٥	٧٣٢.١	١٦	٣٩	٥٧ –
لبنان	١٨٧١.٦	١٨١٤.٦	١١٤ –	٣١	١٨١٦
سوريا	١٢٤.٣	٥٦٩.٣	صفر	صفر	٣٤ –

Source :WB ,World Development Indicators, 2018, See also: UN ,World Investment Report, 2018

جدول رقم (٦):إجمالي الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية خلال الفترة من 2016–٢٠١٨ (بالمليون دولار)

بيـان الدولـة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	% إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٦	% إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٧	% إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨
تونس	٢٩.٢٠٤	٣٤.١٦٥	٣٨.٩٢٤	٧٢.٤	٨٤.٣	٩٧.١
الجزائر	٣.٨٤٩	٣.٩٨٨	٣.٧٤٥	٢.٤	٢.٤	٢.١
المغرب	٣٠.٣٨٥	٣٤.٢٩٩	٣٤.١٢٨	٢٩.٩	٣٢.٥	٢٩.٠
مصر	٦٧.٣٢٢	٨٢.٨٨٤	٩٢.٦٤٤	٢٨.١	٣٦.١	٣٧.١
الأردن	١٤.٥٠٥	١٤.٨٠٦	١٧.٠٢٤	٣٧.٥	٣٦.٣	٤٠.٣
لبنان	٢٧.٧٩٥	٣٠.٠٧٧	٣٣.١٣٣	٥٤.٨	٥٦.٣	٥٩.٠
سوريا	١١.٦٤٠	٩.٤٧٦	٣.٤٢٦	٤١.٨	٤٢.٦	٥١.٤
الإجمالي	١٨٤.٧٠٠	٢٠٩.٦٩٥	٢٢٣.٠٢٤	٤٣.٩	٤٥.٨	٤٦.٦

المصدر : تقرير التنمية في العالم ، مؤشرات وبيانات مختارة للتنمية الدولية ، البنك الدولي (٢٠١٥–٢٠١٨)

وأيضا : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩

جدول رقم (٧):إجمالي خدمة الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية خلال الفترة من 2016-٢٠١٨ (بالمليون دولار)

بيـان الدولـة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	% إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٦	% إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٧	% إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨
تونس	٢١٠٣.٠	٢٨٧٨.٠	٢٥٤٥.٠	١٢.٤	١٦.٣	١٣.١
الجزائر	٢٨١.٣	٢٤٩.٠	٢٧٣.٧	٠.٩	٠.٦	٠.٣
المغرب	٢٩٥٧.٠	٣٢٨٤.٠	٣٠٣٨.٠	٧.٧	٧.٨	٦.٥
مصر	٥٦٥٨.٢	١٢١٩٤.٩	٧٨٢٢.١	٤.٦	٣.٩	٢.٤
الأردن	٢٢٥٢.٨	٢٣٠٩.٧	١٨٣١.٢	١٨.٥	١٧.٣	١٣.٣
لبنان	٤٣٥٣.٠	٤٨١٢.٠	٤٧٤٥.٠	٢٤.٢	٢٦.٧	٢٦.٠
سوريا	٧٨٦.٣	٨١٤.٦	٩٣٦.٥	٧.٨	٧.٦	٦.٤
الإجمالي	١٨١٩١.٦	٢٦٥٤٢.٢	٢١١٩١.٥	١٠.٩	١١.٤	٩.٧

المصدر : تقرير التنمية في العالم ، مؤشرات وبيانات مختارة للتنمية الدولية ، البنك الدولي (٢٠١٥-٢٠١٨)
وأيضا : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩

جدول رقم (٨): اعتماد الدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية علي المعونة عام ٢٠١٧
(بالمليون دولار)

بيـان	صافي مساعدات التنمية أو المعونة الرسمية	متوسط نصيب الفرد من المعونة	نسبة الاعتماد على المعونة			
الدولـة			% من الناتج المحلي	%من إجمالي التكوين الرأسمالي	%من واردات السلع والخدمات	%من الإنفاق العام الحكومي
تونس	٨٠٥	٧٠	٢.١	١٠.٦	٣.١	٤.٤
الجزائر	٤٥٦	٣	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.٢
المغرب	١٨١١	٢٣	٠.٧	٢.١	١.٤	٢.٨
مصر	٢٠٦٣	٢١	٠.٨	٤.٩	٢.٤	٢.٥
الأردن	٢٥٢٣	٢٥٤	٦.١	٣٢.٤	١٠.٥	٢٨.٠
لبنان	١٤١٩	٢٠٧	٢.٥	١٢.٩	٣.٩	٩.٥
سوريا	٧٨٤	٢٩١	٠.٢	٠.٧	٠.٦	١١.٤
الإجمالي	٩٨٦١	١٢٤.١	١.٨	٩.١	٣.٢	٩.٣

Source : WB , World Development Indicators (2016-2018)

جدول رقم (٩): نسبة الإيرادات الجمركية من إجمالي الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الأعضاء في الشراكة الأوربية عام ٢٠١٨

بيان	التعريفات الجمركية		نصيب الاتحاد الأوربي من مجموع الواردات %	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوربي	
الدولـة	مجموع الإيرادات بالمليون دولار	%من الناتج المحلي الإجمالي		% من إجمالي الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	٠.٧٩٢	٢.١	٧٢.٩	٢١.٧	١٠.٣
الجزائر	٣٢٨٥	١.٩	٦٤.٩	١٥.٢	٨.٠
المغرب	١٠٢٦	٠.٨٧	٥٢.٠	٩.٢	١٠.٥
مصر	٢٠٤٣	٠.٨٩	٤٣.٢	٦.٨	٦.٩
الأردن	٠.٤٠٧	٠.٩٦	٤٨.١	١٥.٢	١٥.٨
لبنان	٤٢٩٠	٧.٥	٦٤.٥	٣٦.٧	٤.٩
سوريا	٠.٣٦١	٠.٨٩	٤٩.١	٦.٨	٧.٦

Source : WB , World Development Indicators , 2018

وأيضا : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2016-2019)